الأمم المتحدة

A/60/PV.94

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة **٩٤**

الخميس، ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ديارا (مالي).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

الزلزال الذي حدث في إندونيسيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أود، باسم أعضاء الجمعية العامة، أن أتقدم بأعمق تعازينا إلى حكومة وشعب إندونيسيا بمناسبة الخسائر المأسوية في الأرواح والممتلكات الناتجة عن الزلزال الأخير الذي حدث في المنطقة.

وأود أيضا أن أعرب عن أملي في أن يبدي المجتمع الدولي تضامنه ويستجيب سريعا وبسخاء لأي طلب للمساعدة يقدمه ذلك البلد.

البند ١١٧ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية العامة عقدت مناقشة مشتركة بشأن بندي جدول الأعمال ٩ و ١١٧ في جلستيها العامتين السابعة والأربعين والخمسين في ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

ولعل الأعضاء يتذكرون أيضا أن الجمعية العامة عقدت أيضا اجتماعا رفيع المستوى بشأن البندين ٤٦ و ١٢٠ من جدول الأعمال في جلساتها العامة الثانية والرابعة إلى الثامنة، في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، واعتمدت أيضا عددا من القرارات في إطار ذينك البندين.

وفيما يتعلق بالبندين ١١٧ و ١٢٠ من جدول الأعمال، أوضح رئيس الجمعية العامة، في رسالته المؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أنه من الضروري مواصلة النظر في تلك البنود في جلسات عامة في موعد يأخذ في الحسبان برنامج الجمعية العامة. وشدد القول أيضا، مذكرا بالتوصية التي قدمها مؤتمر القمة العالمي، بأن مسألة إصلاح مجلس الأمن جانب هام من عملية إصلاح الأمم المتحدة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-43650 (A)

وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، تمكنت الدول الأعضاء من مناقشة هذه المسألة الهامة في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية المكلف بالنظر في مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة.

إن العدد الكبير من الدول الأعضاء المدرجة أسماؤها في قائمة المتكلمين دليل على اهتمام الجمعية العامة بالسعي إلى إيجاد حل يحظى بأوسع توافق ممكن في الآراء. ولذلك آمل أن تكون مناقشتنا مثمرة وبناءة.

السيد يوسفي (الجزائر) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتحدث بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

في المستهل، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق لرئيس الجمعية العامة لعقد هذه الجلسة العامة المخصصة للموضوع المهم المتعلق بإصلاح مجلس الأمن. ويتيح لنا هذا التجمع فرصة لإعادة تأكيد الموقف الأفريقي المشترك إزاء إصلاح هذه الهيئة، كما جاء في توافق إزولويني، الوارد في إعلان سيرت، والذي تم تأكيده في قمتي الخرطوم وبانجول. بيد أنني، أود أولا أن أشدد على بعض المبادئ التوجيهية للنهج الذي نتبعه.

أولا، إن إصلاح مجلس الأمن جانب هام وجزء لا يتجزأ من عملية الإصلاح الأوسع نطاقا للأمم المتحدة. ثانيا، لتعزيز مشروعية المجلس، وفعاليته، وقدرته على التصدي للتهديدات والتحديات التي يواجهها السلم والأمن الدوليان، يجب أن يكون الإصلاح شاملا في معالجة مسألة زيادة العضوية، وتحسين أساليب العمل واتخاذ القرار، بغية تحقيق قدر أكبر من الشفافية والمساءلة.

ثالثا، إن أفريقيا عازمة على إزالة الظلم التاريخي المتمثل في كونها القارة الوحيدة التي تفتقر إلى التمثيل في فئة العضوية الدائمة في مجلس الأمن، وضمان حقها المشروع في أن تُمثَّل بصورة كاملة في جميع أجهزة صنع القرار التابعة للأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن.

فيما يتعلق بعناصر الموقف الأفريقي المشترك، تجدر الإشارة إلى أن توافق إيزولويني قد نص صراحة على أن التمثيل الكامل، بالنسبة لأفريقيا، لا يعني أقل من مقعدين دائمين، مع كل صلاحيات وامتيازات العضوية الدائمة، بما فيها حق الفيتو، وخمسة مقاعد غير دائمة – أي، مقعدين إضافيين لأفريقيا. وينبغي للاتحاد الأفريقي أن يكون مسؤولا عن اختيار ممثلي أفريقيا في مجلس الأمن، ومسألة معايير الاختيار.

وباستلهام روح بلوغ هذه الأهداف، والإسهام في إصلاح مجلس الأمن على أساس مبادئ الديمقراطية، والتمثيل المنصف لكل المناطق الجغرافية، قدمت المجموعة الأفريقية مشروع القرار A/60/L.41 خلال الدورة الراهنة للجمعية.

ومن هذا المنطلق، فإن المجموعة الأفريقية على استعداد للشروع في حوار بناء مع جميع الأعضاء بغية تحقيق إصلاح مجلس الأمن على نحو يلبي تطلعات أفريقيا المشروعة، وغيرها من المناطق – وحبذا لو يتحقق هذا الإصلاح بتوافق الآراء.

السيد مارتيروسيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة دول أوروبا الشرقية المؤهلة للترشيح للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن، أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة.

من المواقف الثابتة لمجموعتنا أن جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وتوازنا، وزيادة فعالية عمله وشفافيته، أمر حيوي إذا أردنا تكييف الأمم المتحدة مع حقائق القرن الحادي والعشرين.

وتولي مجموعة أوروبا الشرقية اهتماما خاصا لمسألة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. إذ أن الدول الأعضاء في

المجموعة ممثلة تمثيلا ناقصا، بجميع المقاييس، في هذه الهيئة. وأذكّر الجمعية بأنه منذ عام ١٩٩١، زاد عدد أعضاء مجموعة أوروبا الشرقية بما يربو على الضعف، مع انضمام جمهورية الجبل الأسود إلى عضوية الأمم المتحدة مؤخرا بوصفها العضو الثاني والتسعين بعد المائة. ولهذا، فالموقف الثابت والمشترك، الذي تم الإعراب عنه، ضمن جملة أمور، في رسالة رئيس المجموعة المؤرخة ٢٨ شباط/فبراير عام ٢٠٠٥ (A/59/723)، هو أنه ينبغي أن تضمن أي زيادة في عدد أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين تمثيلا معززا لمجموعة دول أوروبا الشرقية، وذلك بأن يخصص لها مقعد إضافي غير دائم على الأقل في مجلس الأمن الموسع.

نعتقد كذلك أنه ينبغي الإبقاء على المجموعات الإقليمية الراهنة، لغرضي توزيع المقاعد في المجلس وانتخابات العضوية فيه.

أخيرا، أود أن أعرب عن الأمل في أن يتواصل تعزيز الزخم المكتسب في عملية إصلاح مجلس الأمن نتيجة لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وفي أن يؤدي إلى نتائج ملموسة.

السيد ماتوسيك (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): هذه أول مرة أخاطب فيها الجمعية العامة بوصفي ممثلا دائما لألمانيا لدى الأمم المتحدة. اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني على هذه الفرصة المتاحة لي للمشاركة في مناقشة أحد العناصر الرئيسية في عملية إصلاح الأمم المتحدة.

لقد شهدنا خلال الأسابيع القليلة المنصرمة إحراز تقدم بشأن عدد من المسائل الهامة المتصلة بالإصلاح. فقد افتتحنا مجلس حقوق الإنسان، وشكلنا لجنة بناء السلام، ونحن نعمل بشكل مكثف على استعراض الولايات، وتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة. وتبذل جهود جبارة للتوصل إلى اتفاق بشأن الإصلاح الإداري، وإصلاح الميزانية.

كل هذه الجهود تستحق الاستحسان والثناء، بيد أنه كلما أحرزنا تقدما في هذه المضامير، برزت للعيان بشكل صارخ أكبر مسألة متصلة بالإصلاح لم نعالجها بعد.

إن إصلاح الأمم المتحدة دون إصلاح مجلس الأمن لن يكون ناقصا فحسب، بل لن ينجح. وليس مرد ذلك إلى كون مجلس الأمن أكثر أهمية أو أعلى شأنا في التراتبية من سائر هيئات الأمم المتحدة، وإنما لأن عمل مجلس الأمن وثيق الصلة بعمل الأمم المتحدة برمته بل ويؤثر عليه. ولهذا، كان مؤتمر القمة المعقود في أيلول/سبتمبر الماضي محقا في الدعوة إلى ”إصلاح مبكر لمجلس الأمن“.

إننا ندرك في قرارة أنفسنا أن تنشيط الجمعية العامة، وإصلاح أساليب عمل مجلس الأمن، لن يؤتيا ثمارهما بدون إصلاح مجلس الأمن. فستصير عمليات بناء السلام وحفظ السلام أكثر فعالية، كلما زادت مشروعية قرارات مجلس الأمن في نظر الناس. إن العالم الخارجي يربط الأمم المتحدة، إلى حد كبير، بجهازها الأكثر وضوحا للعيان: مجلس الأمن. وما دامت الأمم المتحدة تزعم أنها أصلحت ذاتها دون أن ترتقي بمجلس الأمن ليستجيب لمقتضيات القرن الحادي والعشرين، لن تنفك تفقد سلطتها ومصداقيتها في العالم.

وما برحنا نناقش إصلاح مجلس الأمن على مدى ما يزيد على ١٥ عاما الآن. وأيا كانت الخلافات في الرأي، ثمة اتفاق غالب على أن هذا الإصلاح ضروري ولا بد لنا من التوصل إلى قرار قريبا. وأعضاء الأمم المتحدة متفقون أيضا على أن إصلاح أساليب عمل المجلس ليس كافيا وإننا بحاجة إلى إصلاح هيكلي.

ويتذكر زملائي الموجودون في هذه القاعة أحسن من وافد جديد مثلي المحاولات العديدة الرامية إلى تحقيق إصلاح أساليب عمل المجلس. وتم التقدم باقتراحات جيدة جدا ضمن سياق الفريق العامل المفتوح العضوية وغيره،

وجرى التوصل فعلا إلى اتفاق واسع بشأن العديد من التوصيات، ولكننا نعلم جميعا أن تلك المبادرات لم تُنفذ بطريقة مرضية حتى الآن. وما يسمى باقتراح مجموعة الخمسة الصغار بشأن أساليب عمل المجلس له ميزة كبيرة في التركيز على أهم الاقتراحات وإنشاء نهج متسق لذلك الجزء من الإصلاح. وإلى حد كبير جدا، تندرج اقتراحات مجموعة الخمسة في اقتراح مجموعة الأربعة، ولكن بينما هناك توافق في الآراء بشأن المضمون، لا تزال لدينا شكوك فيما يتعلق بالإجراء. فهل ستنفذ اقتراحات مجموعة الخمسة تنفيذا فعالا إذا لم نحقق الإصلاح الهيكلي؟

وقال رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير مؤخرا في خطاب له إن مجلس الأمن بهيئته الحالية لم يعد شرعيا. وهو ليس فعالا كما يمكن له أن يكون. ولكي يصبح المجلس شرعيا وفعالا يجب أن يمثل الحقائق السياسية للقرن الحادي والعشرين؛ فلندع كبار أصحاب المصلحة، الذين يعتمد عليهم تنفيذ قرارات مجلس الأمن، يشاركون في صناعة قراراته؛ ولنمنح نصف كوكبنا الجنوبي صوتا كافيا في شؤون مجلس الأمن؛ ولنلتزم بإصلاح مجد لأساليب عمله.

ولا يمكن تحقيق كل ذلك إلا بإصلاح هيكل المجلس عن طريق توسيع فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين كلتيهما. وفي دورتي الجمعية العامة التاسعة والخمسين والستين، رأينا أن الغالبية العظمى من أعضاء مجلس الأمن تتشاطر هذا الاقتناع. وبالفعل، فإن الاقتراحات المطروحة الآن على بساط البحث أمام الجمعية العامة تتوافق جميعا بهذا المعنى. ومن ناحية أخرى، فان الأفكار التي قدمتها مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء في الدورة السابقة للجمعية العامة لم تُقدم من جديد. وما من بوادر في الأفق توحي بالتوصل إلى اتفاق عام حول توسيع فئة الأعضاء غير الدائمين وحدها، ناهيك عن توافق الآراء، كما يوحي بذلك اسم الفريق. فلنضع الحلقات المفقودة لإصلاح الأمم المتحدة في مكانها ولنجد معا سبيلا يترجم الإصلاح إلى حقيقة واقعة. وبينما ينبغي لنا أن نتطلع جميعا إلى الأمام وألا نركز على خلافات الماضي، فلا بد لنا من الاعتراف بنتائج التفاعلات والنقاشات المكثفة التي جرت في السنوات الأخيرة. وعلى ذلك الأساس، وبذهن متفتح على كل الجوانب، يمكن انجاز الإصلاح.

وتتمثل القضية الآن في الانتقال إلى الاقتراحات. وإلى جانب زملائنا في مجموعة الأربعة وكل أولئك الذين يؤيدون إصلاح مجلس الأمن في كل المجموعات الإقليمية، بما فيها أفريقيا، سنواصل العمل بغية تحويل خمسة عشر عاما من مناقشات المجلس إلى عمل. وكما قلنا آنفا، وكما أشدد مرة أخرى، فإننا لا نزال منفتحين لإجراء مناقشات إضافية بشأن مقترحنا الإصلاحي مع الدول الأعضاء التي تهتم حقا بالإصلاح وبالنظر في التعديلات الممكنة بهدف توسيع أساس الدعم.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالانكليزية): تستأنف الجمعية العامة هذا اليوم، وفي أنسب وقت، نظرها في واحد من أهم مجالات إصلاح الأمم المتحدة وهو إصلاح مجلس الأمن.

وفي الأيام القليلة الماضية، شهد المجتمع الدولي أحداثا مأساوية مؤسفة تهدد بوضوح السلم والأمن الدوليين في العديد من أنحاء العالم – حالات الأزمات الملحة التي لم يتمكن مجلس الأمن من معالجتها لاعتبارات سياسية عديدة، تنجم أساسا عن انعدام الإجماع بين أعضائه الدائمين، مما يفضي إلى شلل المجلس وعدم قدرته على اتخاذ تدابير تمس الحاجة إليها في وقت من أنسب الأوقات. ولهذا ينبغي أن نبقي دائما نصب أعيننا العلاقة القائمة بين الجمود الذي يعتري عمل مجلس الأمن، من جهة، وجهودنا الرامية

إلى زيادة عدد أعضاء المجلس وتحسين أساليب عمله، من جهة أخرى.

وتلتزم مصر تماما بالموقف الأفريقي المشترك، وتؤيد هذا اليوم رئيس المجموعة الأفريقية، المندوب الدائم للجزائر، وستبقى ملتزمة بمواقف مجموعة عدم الانحياز واقتراحاتها.

وفي ذلك الصدد، ظلت مصر، أسوة بالعديد من الدول الأعضاء، تدعو باستمرار إلى إصلاح مجلس الأمن إصلاحا شاملا. ولقد بيّنا مرارا وتكرارا ضرورة تمثيل المجلس للحقائق السياسية الراهنة، مع التشديد خصوصا على منح البلدان النامية وخاصة القارة الأفريقية، التمثيل الذي طال انتظاره في الفئتين الدائمة وغير الدائمة لعضوية المجلس. ويقترن ذلك بالتأييد القوي لكل الأفكار الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس وجعلها أكثر استجابة وشفافية وانفتاحا لأعضاء المجلس كافة.

وتتصل بعض الأسئلة التي يتعين علينا تناولها هذا اليوم بما إذا كنا نحاول إحراز تقدم على كلا المسارين، أو نقتصر على مجرد مسار واحد على حساب المسار الآخر؟ وهل يشكل تحسين أساليب عمل المجلس نتيجة جيدة بما فيه الكفاية لمناقشاتنا؟ وإذا كان الأمر كذلك، ما هو نوع التحسين الذي ينبغي أن نرمي إليه وهل سيلتزم المجلس به؟

وبينما نؤيد كل الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس، نلاحظ أن تلك المحاولات لا تزال قاصرة عن إحداث تغييرات مجدية في عمل المجلس في اتجاه تعزيز الشفافية والمساءلة. وكما لاحظنا أثناء الدورة الستين، زاد المجلس من محاولاته الرامية إلى التعدي على صلاحيات الجمعية العامة. وبدلا من التفكير في الشواغل المشروعة التي أثارتها غالبية الدول الأعضاء بشأن تلك القضية الهامة جدا، غض المجلس طرفه وواصل محاولاته الرامية إلى تناول قضايا تندرج حصرا في نطاق اختصاصات الجمعية العامة وفقا للميثاق.

وعلاوة على ذلك، أثار العديد منا شواغل لها ما يسوغها تتعلق بعملية اختيار الأمين العام. ولا تهدف تلك الشواغل إلى إضعاف الدور الذي يؤديه المجلس وأعضاؤه الدائمون في عملية الاختيار. فهي تحاول فقط زيادة شفافية تلك العملية، القائمة على أساس أن أي أمين عام هو أمين عام للمنظمة وأعضائها كافة، وليس للمجلس فحسب. ونتوقع أن يبذل المجلس محاولات جادة لزيادة شفافية هذه العملية، بطريقة تتجاوز بكثير إبلاغ الأعضاء عن طريق رئيس الجمعية العامة بالجوانب الإجرائية لعمل المجلس بشأن تلك القضية.

وفي ذلك الصدد، ينبغي أن تتخذ الجمعية العامة من جانبها إجراءات لوضع آلية للنظر في المرشحين الذين يوصي مجلس الأمن الجمعية العامة بتعيينهم. وينبغي أن تتضمن تلك الآلية التابعة للجمعية العامة عقد اجتماعات مع المرشحين، ويفضل إجراء استطلاع رأي أولي لتحديد مدى مقبولية المرشح لدى الجمعية العامة، لكفالة أن يحصل المرشح على أوسع تأييد ممكن من كامل أعضاء المنظمة، وأن يكون تعيينه الرسمي بتوافق الآراء في موعد لاحق انعكاسا حقيقيا لعملية شفافة وديمقراطية.

وفي الوقت نفسه، تستحق المفاهيم والمقترحات الرامية إلى علاج مسألة زيادة عضوية مجلس الأمن على أساس تدريجي أن نوليها الاهتمام. وينبغي للنهج التدريجي لتوسيع عضوية المجلس على أي حال أن يأخذ في الاعتبار تماما الحق المشروع لأفريقيا في أن تمثل على النحو الوافي في مجلس الأمن الموسع، على أساس الموقف المشترك الأفريقي كما تأكد مؤخرا في اجتماع القمة الأفريقي المعقود في غامبيا. ولن ينجح أي اقتراح لا يكفل لأفريقيا العدد الذي تنشده القارة من المقاعد وفئة هذه المقاعد. ونرى، في ذلك الشأن، أن مشروع القرار الأفريقي المقدم من مصر بشأن

هذه المسألة ينص على الحل الممكن الوحيد لإنهاء عدم الإنصاف الذي يتسم به التكوين الحالي للمجلس.

وعلاوة على ذلك، في حين أننا نؤيد من حيث المبدأ النهج الوارد في مشروع القرار المقدم من مجموعة الدول الصغيرة الخمس، فإننا نشدد على أهمية التحرك في آن واحد على مساري الإصلاح كليهما. ونعتقد بشكل راسخ أن الإشارات الواردة في مشروع القرار ذاك، بشأن استعمال حق النقض، غير كافية. فلا ينبغي الحد من استعمال حق النقض في حالات الإبادة الجماعية أو الجرائم الواسعة النطاق ضد البشرية فحسب، وإنما يجب أيضا عدم السماح به في الحالات التي يجري فيها السعي إلى وقف لإطلاق النار بين الأطراف المتحاربة في أي مكان في العالم.

وبالإضافة إلى ذلك، نحن مقتنعون بأنه ينبغي ألا تخضع عملية اختيار الأمين العام لحق النقض. ونأمل أن يوسع مقدمو مشروع قرار مجموعة الدول الخمس نطاق مشاوراتهم بشأن مختلف جوانب المشروع، من أجل تجنب أي خلاف، وأن يؤخذ في الاعتبار تماما الموقف الأفريقي الذي يطالب بتحسين أساليب عمل مجلس الأمن وتوسيعه كعمليتين متوازيتين تؤديان إلى إصلاحه الشامل.

والمسألة الثالثة، والأخيرة، المطروحة علينا اليوم هي دراسة هذه المسألة في المستقبل في الفريق العامل المفتوح العضوية. وفي حين أن لدينا شعورا مشتركا بقدر من الإحباط الناتج عن عدم إحراز تقدم في هذا الشأن، فإننا ما زلنا نرى أن الفريق العامل المفتوح العضوية يوفر الآلية الممكنة الوحيدة للتداول بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن. ولا نؤيد فكرة مجرد تعيين رئيسين أو ميسرين مشاركين للقيام بالمشاورات غير الرسمية، مع عدم وجود عملية حكومية دولية واضحة تسمح لكل الدول الأعضاء بأن تشارك في هذه العملية، في سعينا المستمر للتوصل إلى حل مبتكر يمكن أن يرضينا جميعا.

وأخيرا، لا مبالغة في التأكيد على الحاجة إلى جعل إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه جزءا لا يتجزأ من جدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة. كما أن تلك الحاجة تتزايد مع تتابع الأحداث في كل أنحاء العالم. وتقوم الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن من أجل تعزيز مشروعية قراراته وقدرته على التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين على نحو أنجع، مع تحقيق فهم أفضل للجوانب الثقافية والحضارية لمشاكل اليوم. ونحن بحاجة إلى الإصلاح لعدم السماح لفرادى الدول الأعضاء بتنفيذ قرارات مجلس الأمن وفقا لإرادتها. والإصلاح لازم أيضا لجعل المجلس شفافا وخاضعا للمساءلة. وعلينا ضمان مشاركتنا جميعا في عملية صنع القرار بشأن المسائل ذات الأهمية الحيوية المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. وأخيرا، نحتاج إلى مجلس أمن يكون قادرا على اتخاذ ما يلزم من إجراءات فيما يتعلق بحماية المدنيين والأطفال في الصراعات المسلحة – بدلا من مجرد إجراء مناقشات مفتوحة بشأن المسألة المعنية، كتلك المقرر إجراؤها في الشهر القادم، مع عدم تنفيذ نص وروح تلك الحماية لاعتبارات سياسية.

السيد موربيه (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تبرز الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي اعتمدتها الدول الأعضاء جميعها في أيلول/سبتمبر الماضي، الدور الرئيسي لإصلاح مجلس الأمن. وتؤكد تلك الوثيقة أيضا أن ذلك الإصلاح يتضمن عنصرين متميزين لكل منهما أهميته المتماثلة، وهما توسيع عضوية مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله.

وكجزء من عملية متابعة مؤتمر القمة، أعدت سويسرا – بالاقتران مع شركائها الأردن، وسنغافورة، وكوستاريكا، ولبختنشتاين – مشروع قرار بشأن أساليب

عمل المجلس. وتم عرض ذلك النص (A/60/L.49) في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، في إطار البند ١٢٠ من جدول أعمال الجمعية العامة.

وجاءت التدابير المقترحة في مشروع القرار نتيجة للمناقشات التي أجريت على امتداد ١٠ سنوات في الجمعية العامة. وتتعلق هذه المناقشات بصفة خاصة بالجوانب التالية: تعزيز الشفافية في عملية صنع القرار، ولا سيما فيما يتعلق بأعمال الأجهزة الفرعية لمجلس الأمن؛ وزيادة الفرص أمام البلدان غير الأعضاء في مجلس الأمن للاشتراك في أعماله؛ وتكثيف المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات والدول والمنظمات الإقليمية المهتمة بالموضوع؛ والاستفادة على نحو أفضل من الخبرات المكتسبة في تنفيذ مقررات المجلس؛ وتعزيز المسؤولية عن الحماية بالقيام قدر المستطاع بتثبيط استعمال حق النقض في حالات الإبادة الجماعية أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية؛ ووضع إجراءات منصفة وواضحة لتمكين الأشخاص المتضررين من الجزاءات، والذين يرون أن تلك الجزاءات قد طبقت عليهم على سبيل الخطأ، من عرض وجهات نظرهم؛ وتيسير الإدماج السريع للدول غير الأعضاء في أعمال المجلس.

ويسعى مشروع القرار الذي طرحناه إلى الاستجابة إلى توقعات الدول الأعضاء العديدة التي تود أن تشارك على نحو أكبر في أعمال مجلس الأمن. وهذه التوقعات لها مسوغاتها للأسباب التالية. تشعر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جميعها بالقلق إزاء الطريقة التي يمارس بها مجلس الأمن مسؤوليته عن صيانة السلم والأمن الدوليين. وتسهم الدول الأعضاء في مجموعها، وفقا لقدراتها، في تمويل عمليات السلام، كما أن العديد من البلدان تسهم بقوات. ويتعين على كل الدول الأعضاء أن تنفذ المقررات التي يتخذها المجلس تحت الفصل السابع من الميثاق.

وأود أيضا أن أشدد على أن تحسين أساليب عمل المجلس يحقق على خير وجه مصلحة مجلس الأمن ذاته. فبإشراك جميع الدول الأعضاء على نحو أوثق، لا يعزز المجلس فعالية إجراءاته فحسب وإنما يعزز أيضا مشروعيته وسلطته في التصرف باسم الجميع.

وتحبذ البلدان الخمسة المسؤولة عن مشروع القرار توسيع مجلس الأمن، وإن اختلفت وجهات نظرها بشأن أفضل نموذج يمكن اتباعه. والبلدان الخمسة جميعها مقتنعة اقتناعا راسخا بوجوب أن يصبح المجلس أكثر تمثيلا للعالم الحديث. ومع ذلك، نرى أيضا أن توسيع المجلس وتحسين أساليب عمله هدفان متميزان وينبغي علاجهما في عمليتين متوازيتين قدر الإمكان، ولكن بشكل منفصل. وعلى عكس توسيع مجلس الأمن، لن يستلزم تحسين أساليب عمله إجراء تعديل في ميثاق الأمم المتحدة. وهذا مجال يمكن فيه تحقيق تقدم سريع، لمصلحة الدول الأعضاء في المنظمة جميعها.

وفي إطار هذه المناقشة الهامة، تود سويسرا تأكيد وشرح موقفها بشأن حق النقض.

إننا ندرك تماماً أن أي تعديلات لحق النقض ينبغي أن تتبع الطريق المعقد المتمثل في تعديل ميثاق الأمم المتحدة. كما ندرك أنه، بحق النقض أو بدونه، فإن دعم الدول الكبرى واستعدادها للقيام بدور فعال أمر أساسي لنجاح الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. وأخيراً، فإننا نقر بأن استخدام حق النقض قد تقلص إلى حد كبير منذ انتهاء الحرب الباردة. ومع ذلك، من المؤسف أن حق النقض ما زال يستخدم استخداماً مفرطاً وبصورة غير مسؤولة. وليس من المقبول أن يصيب استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه الأمم المتحدة بالشلل في حالات الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية أو في حالات الأزمة الخطيرة التي تتطلب عملاً حازماً من المجتمع الدولي.

ونشرح فيما يلي الموقف الذي تتخذه سويسرا إزاء حق النقض في المناقشة الجارية بشان إصلاح مجلس الأمن.

أولاً، وفي إطار تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، تود سويسرا أن توضع قواعد تتعلق باستخدام أكثر انتقائية لحق النقض. ومشروع قرارنا يقترح قاعدتين. القاعدة الأولى تتمثل في مطالبة الدول دائمة العضوية التي تعارض مشروع القرار بأن تشرح دوافعها حين تستخدم حقها في النقض. وتدعو القاعدة الثانية الدول دائمة العضوية إلى الامتناع عن استخدام حق النقض في حالات الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الخطيرة والمنهجية لحقوق الإنسان أو للقانون الإنساني الدولي. وصياغة هذه القاعدة هي ببساطة ترجمة لعنصر أساسي لمسؤولية الحماية اعتمدته الدول الأعضاء في اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ إلى أحكام ملموسة. وينبغي ملاحظة أن القاعدتين اللتين أشرت إليهما آنفاً لا تمسان جوهر حق النقض، وعليه، فلن تتطلبا تعديلاً رسمياً للميثاق.

ثانياً، أياً ما كان الأسلوب الذي سيعتمد لتوسيع عضوية مجلس الأمن، فإن سويسرا، شأنها شأن كثير من البلدان الأخرى، تعارض منح حقوق جديدة للنقض، لأن من شأن ذلك أن يزيد من تعقد عملية صنع القرار داخل المجلس، ويزيد أيضاً من خطر عرقلة أعماله.

ونحن نأسف لأنه خلال السنوات الأخيرة، رفض الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن مناقشة الجوانب الخلافية لحق النقض أو العمل بشأنها، و لم يأخذوا مسؤوليتهم في الحماية على محمل الجد. وهذا يمنح المزيد من الذخيرة لكل من يظنون أن حق النقض لا يرتبط بمسؤولية محددة في مجال السلم والأمن الدوليين وإنما هو امتياز يستخدم دفاعاً عن بعض المصالح. وهذا يسهم في ثقافة التقاعس في وجه أزمات معينة، الأمر الذي نستنكره نحن وغيرنا.

وسويسرا ترحب بتنشيط مجلس الأمن للفريق العامل الداخلي المعني بالتوثيق وأساليب العمل في شباط/فبراير الماضي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر اليابان على التزامها المثالي كرئيس لهذا الفريق. ونلاحظ بارتياح أن إجراءات معينة قد تقررت، وكان كثير منها استجابة مباشرة للمطالب الواردة في مشروع القرار المقدم من مجموعة الدول الصغيرة الخمس – ”الخمسة الصغار“. وهذه خطوة أولى ملموسة وهامة في الاتجاه الصحيح.

ونتوقع أن يواصل مجلس الأمن عمله وأن يتناول في الأشهر القادمة عدداً من المسائل المعلقة الأخرى. وأود أن أتعرض لثلاثة جوانب عاجلة بصفة خاصة.

المسألة الأولى استخدام حق النقض، إذ أنه من المهم ومن السهولة بمكان أن نحدد القاعدتين اللتين أشرت إليهما آنفاً.

والمسألة الثانية تحسين أساليب عمل الهيئات الفرعية المنبثقة عن مجلس الأمن، ولا سيما لجان الجزاءات. والمطالبة بالمزيد من الشفافية والمشاركة المتزايدة فيما يختص لا بعملية صنع القرارات في المجلس فحسب، وإنما في عمل الهيئات الفرعية أيضاً. ففي كثير من الأحيان تتطلب لجان الجزاءات فترات طويلة – ربما عدة سنوات أحياناً – لاتخاذ قرارات لا يتم إرسالها أو إيصالها إلى الدول المعنية بصورة سليمة. وفي عمل الهيئات الفرعية تكمن أصعب المسائل المتصلة بالشفافية، فيما يتعلق بالقواعد والإجراءات والقرارات المتخذة.

أما المجال الثالث الذي لا بد من تحسينه على جناح السرعة فيتمثل في إجراءات وضع قوائم الأشخاص والكيانات المستهدفين بالجزاءات. فإن الضرورة لا تتطلب تحسين تلك الإجراءات فحسب، بل وإنشاء آلية استعراض مرضية لتمكين من يزعمون أن أسماءهم أُدرجت بطريق

الخطأ في قائمة ما من أن يعرضوا وجهات نظرهم. ونأمل أن تقودنا الأفكار المتداولة في مجلس الأمن الآن إلى تحسينات ملموسة في وقت قريب.

وما فتئنا نؤمن بأن أفضل سبيل للعمل هو اعتماد وتنفيذ مشروع القرار الذي اقترحناه. فهذا قرار مشروع لأنه يعبر عن توقعات أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء. كما أنه عملي لأنه يطلب إلى مجلس الأمن أن يدرس سلسلة من الاقتراحات المحددة في مجالات ثبت أنها مثيرة للخلاف في السنوات الأخيرة. وهو مرن، لأنه يحدد إطاراً للإصلاح يمكن توسيعه أو مواءمته خلال عملية التنفيذ، ولأنه يشجع على حوار بين الجمعية والمجلس بشأن موضوع يهم الجميع. وهو يتطابق تماماً مع الميثاق، إذ أنه يحترم توزيع المسؤوليات بين الجمعية والمجلس. وهم مفيد، حتى وإن لم يكن هناك إجماع تام بشأن الإجراءات المقترحة، لأنه يوجه رسالة سياسية قوية لصالح تحسين أساليب عمل المجلس. وأخيراً، فإن مشروع القرار هذا يمثل خطوة ملموسة أولى صوب إصلاح أكثر شمولاً للمجلس. فهو يسهل المناقشة بشأن توسيع العضوية، ومن ثم ينبغي أن يحظى بدعم جميع الدول التي تتطلع إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن.

وفي الختام، أرحب مرة أخرى بما قرره مجلس الأمن إثر تقديم مشروع قرارنا من اتخاذ إجراءات محددة لتحسين أساليب عمله. وستراقب سويسرا عن كثب تنفيذ المجلس لتلك الإجراءات وسنولي نفس الاهتمام للطريقة التي يعالج بها المجلس أي مسائل مفتوحة أخرى، مثل استخدام حق النقض، والهيئات الفرعية وعدالة إجراءات الحذف من القوائم. ونحن على اقتناع بأن مشروع قرارنا سيسهل إصلاح أساليب عمل المجلس. وسنواصل متابعة هذا الأمر عن كثب مع شركائنا، مع الإبقاء على خيار مطالبة الجمعية العامة باتخاذ إجراء بشأن مشروع قرارنا هذا.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك زملائي الآخرين تقديم الشكر لكم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لنا للمشاركة في دفع جدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك الإصلاح الشامل لمجلس الأمن. وسوف أركز على بعض النقاط، وذلك باعتباري جهة الاتصال لفريق الاتحاد من أجل توافق الآراء.

إن الوقت ملائم للإصلاح، وبالتالي فقد حان الوقت لبدء المفاوضات. وفريق الاتحاد من أجل توافق الآراء يؤمن بقوة بضرورة إجراء تلك المفاوضات التي لم تجر من قبل. وقد آن الأوان لاتباع نهج جديد حقاً، وليس مجرد الادعاء بذلك والاكتفاء بإجراءات شكلية في نهاية المطاف. وإذا كنا نريد النجاح، فسيتعين أن تكون المفاوضات عملية ومفتوحة للجميع ومركزة على النتائج ومستندة إلى مواقف مرنة، وتتبع نهجا يبدأ من القاعدة، وتحافظ، في كل مراحل العملية، ومن خلال حلول لا تثير الانقسام – حلول تكون قد بحثنا عنها معا واتفقنا عليها، على روح الملكية لدى جميع الدول الأعضاء، سواء كانت من الدول الرئيسية، أو من البلدان المتوسطة الحجم أو الصغيرة. وعلينا ألا ننسى، مثلا، أن الدول الجزرية الصغيرة النامية وحدها تشكل أكثر من ٢٠ في المائة من مجموع الأعضاء.

وإذا توفرت الإرادة السياسية، وإذا أدركنا جميعا أن الوقت قد حان، بعد كل هذه السنوات الطويلة التي تمسكنا فيها بمواقف عقيمة، للسماح ولو بإصلاح من نوع تزايدي، إصلاح لا ينبغي أن يحول دون وجود مراحل أخرى للإصلاح في المستقبل، ترتكز على مبادئ أكثر تطورا وإبداعا – التمثيل الإقليمي على سبيل المثال – فإنني على يقين، إذن، من أن مسعانا المشترك الذي يأخذ بنهج يحقق مكاسب لكل الأطراف، يمكن بالقطع في نهاية المطاف أن يقودنا إلى طفرة ما؛ ومن ثم يسمح لنا جميعا بالدخول معا في

عملية مثمرة لبناء الجسور للتوصل إلى اتفاق لا يسبب الشقاق بشأن إصلاح شامل لمجلس الأمن.

أما عن مشاورات اليوم، فإنني لن أكرر وأصور هنا مواقف معروفة للجميع في هذه المرحلة. وفيما يتعلق بمجموعة ''الوحدة من أجل توافق الآراء''، فإن مواقفها مسجلة منذ تموز/يوليه ٢٠٠٥ في الوثيقة A/59/L.68 التي عُرضت في بيانات شاملة قدمها السفير روك ممثل كندا والسفير أكرم ممثل باكستان وغيرهما من الزملاء (انظر A/59/PU.115). وتلك المبادئ وتلك المواقف ما زالت ثابتة، وما زالت وجيهة وسارية اليوم كما كانت قبل عام مضى. وأشكر زميلي الموقر من ألمانيا، السفير توماس ماتوسك على إعطائي الفرصة لكي أوضح مرة أخرى السبب في أن ''الوحدة من أجل توافق الآراء'' لم تطرح اقتراحها مرة أخرى.

لم يقدم الاقتراح لأننا لم نكن نريد المخاطرة بفكرة أننا كنا نحقن العملية بجرعة من التصلب. ونريد أن نسهل الأمور، ورأينا أنه ليس من الضروري إعادة طرح مشروع القرار. ونريد أن ننحي جانبا النهج القائل بأن بضاعتي أحسن من بضاعتك. وأعتقد أننا إذا تخلينا جميعا عن محاولات الترويج لنُهُجنا، فيمكننا حقا أن نصبح متفتحي الذهن. وهذا هو السبب في أننا لم نطرح شيئا يتضمن أفكارا ومواقف ما زالت وجيهة اليوم كما كانت قبل عام مضى. ولن أدخل في مزيد من التفاصيل بشأنها، لأنني لا أرغب في تكرار ما سيقوله زملاء آخرون.

وما أود أن أفعله هنا هو إطلاق نداء قوي إلى جميع الأعضاء، إلى كل زملائي، بأن يدخلوا أخيرا في المفاوضات بنهج بنّاء ومرن. وأعتقد أنه قد يكون من الحكمة، ومما يحبذ حقا النهج الذي يركز على النتائج، الاهتداء بالأفكار التي بينها الأمين العام، كوفي عنان، قبل بضعة أسابيع، في ملاحظاته أثناء حفل الغذاء الذي نظمناه على شرفه من خلال الرابطة الدولية للممثلين الدائمين.

وأمامنا ثلاثة خيارات تتعلق بإصلاح مجلس الأمن. الأول هو ألا نفعل شيئا، وسيتفق الجميع على أن هذا ليس خيارا. والثاني هو مواصلة السعي وراء ما يمكن أن يكون، في رأينا، النموذج الأمثل للإصلاح. وذلك النهج، من حيث المضمون، قد يعني ضمنا عدم التحلي بالمرونة في مواقفنا التفاوضية، أو أن تكون مجرد مرونة هامشية. وقد قال لنا كوفي عنان أن نتيجة هذا النهج هي أننا سنستمر في مناقشة هذا الموضوع خمسة أعوام أخرى أو ١٠ أعوام أو ١٥ عاما. ولكن الحقيقة هي أننا نحتاج إلى مجلس أمن أكثر تمثيلا وديمقراطية وخضوعا للمساءلة، مما يكسبه مزيدا من المصداقية والحجية الآن، وليس بعد ١٠ أعوام أو ٢٠ عاما.

وهذا ما يحتم علينا النظر بجدية في الخيار الثالث، وهو التركيز بنهج عملي على الشروط وعلى العناصر التي ستسمح لنا بإجراء إصلاح مبكر. واسمحوا لي أن أذكر بأن نوعا ما من الإصلاح المبكر هو ما ظلت تنادي به حركة عدم الانحياز تقليديا، باعتباره موقفا احتياطيا. فما الذي يعنيه ضمنا هذا النوع من الإصلاح؟ إنه يعني أنه لن يكون علينا أن نتخلى عما نعتبره الإصلاح الأمثل.

أما ما يتعين علينا أن نفعله فهو أن نستبعد، بصفة مؤقتة، من شاشة رادارنا للإصلاحات المحتملة، تلك الجوانب التي ثبت، في هذا المنعطف الجغرافي السياسي بالذات، أننا لا يمكن أن ننجح بشأنها في بناء الجسور عبر كامل العضوية بشكل عام. ومن المؤكد أننا لا نملك ترف المخاطرة بإصلاح يثير الشقاق من شأنه أن يتخطى أو يثبط قطاعا أو آخر من العضوية وهذا يؤدي بدوره إلى إضعاف المنظمة.

وعلى النقيض من ذلك، سيكون علينا أن نعزز في نفوسنا جميعا إحساسا بالفخر بالانتماء إلى هذا البيت

وبملكيته. وتعزيز إحساسنا بالملكية يجب أن يكون معيار أي إصلاح، وتحديدا، أي إصلاح مبكر ممكن، إذا كان ما نهدف إليه هو تعزيز المنظمة.

وإذا كان هناك مبدأ جوهري واحد ينبغي أن نسترشد به دوما في سعينا بنية صادقة إلى إحداث طفرة بشأن قضية إصلاح مجلس الأمن، فذلك المبدأ يتصل، في واقع الأمر، بالحاجة إلى أن نصون، في هذا الميدان أيضا، الإحساس بملكيتنا لهذا البيت. وأشير هنا إلى مبدأ أعيد التأكيد عليه في البيان الختامي الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمجموعة الـ ٧٧ والصين – وبعبارة أخرى الأغلبية العظمى لمجموع الأعضاء: أي ١٣٢ بلدا من جملة ١٩٢ – المنعقد في بوتراجايا، ماليزيا، يوم ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، والذي جاء فيه:

> ”نؤكد على وجوب احترام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما ينبغي مراعاته على مدار عملية الإصلاح بكاملها. ... وأي محاولة ... لاستبعاد بعض الدول الأعضاء من الإسهام في عمليات صنع القرار بالمنظمة تتعارض مع روح ونص الميثاق“. (A/60/879، المرفق، الفقرة ٢٤)

وعلى نفس المنوال، أكد السفير كومالو، في بيان صحفي صدر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين في ٢٦ نيسان/أبريل، أن ”مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤمن بأنه لا بد من الدفاع عن حق كل دولة عضو في أن يكون لها رأي متكافئ في عملية صنع القرار“. ومن نافلة القول إن ذلك المبدأ الجوهري الذي يرتكز على الميثاق، إذا كان لا بد من تطبيقه على إصلاح الإدارة، فلا بد أيضا من تطبيقه على ميادين الإصلاح الأخرى. فلا مجال هنا للانتقائية، كأن نقول ”إننا نحبذ تطبيق هذا المبدأ لإصلاح الإدارة، ولكننا لا نحبذه لإصلاح مجلس الأمن“.

فلنبق على هذا المبدأ في قلب طموحاتنا، عندما ننخرط جميعا في مفاوضات تستهدف إصلاحا شاملا لمجلس الأمن. وشعارنا، على غرار شعار المهاجرين في بحثهم ومساعيهم وراء مستقبل أفضل وحياة أفضل، ينبغي أن يكون ”الشجاعة، الكبرياء، الأحلام، الإنجازات“. وهذا على وجه الدقة هو كل ما ترمز إليه هذه المنظمة.

السيد ماكونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي السفير ديارا، نشكركم على عقد هذه الجلسة. لقد أعلن رؤساء دولنا أو حكوماتنا في أيلول/سبتمبر، التزامهم بمواصلة الجهود للتوصل إلى قرار مبكر بشأن إصلاح مجلس الأمن، وطلبوا إلى الجمعية العامة أن تستعرض التقدم المحرز في هذا المضمار. وهذه الجلسة تتسق مع ذلك الالتزام.

ويظل صحيحا ما أكده الأمين العام من أن إصلاح الأمم المتحدة لن يكون كاملا إلا بإصلاح مجلس الأمن. وقد وضع ميثاق الأمم المتحدة مسؤولية كبيرة على عاتق مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين. وتعطي تلك المسؤولية المجلس تأثيرا واسع النطاق على حياة الكثير من الناس في العالم. وتضفي تلك الحقيقة طابعا ملحا على الجهود الرامية إلى زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن وتغييره.

وترى جنوب أفريقيا أنه ينبغي أن يكون هدف الإصلاح إنشاء مجلس أمن يمثل حقا أعضاء الأمم المتحدة ويكون قادرا على الاستجابة الفعالة للأزمات الدولية، وفقا لما عهد به إليه ميثاق الأمم المتحدة.

وتأتي هذه المناقشة في وقت زادت فيه التهديدات المقترنة بالبيئة الأمنية الدولية الراهنة من تفاقم الصعوبات التي تواجه مجلس الأمن. وتشمل تلك التهديدات، بين جملة

أمور، انتشار الإرهاب والخوف من استخدام أسلحة الدمار الشامل. وتساهم أيضا الأزمة في الشرق الأوسط في عدم الاستقرار ذاك. بيد أن طريقة التصدي لتلك التهديدات داخل المجلس لا تزال بعيدة من أن تكون شاملة. وتجعل ممارسة الأعضاء الخمسة الدائمين لحق النقض من مواجهة تلك التهديدات امتيازا لقلة من الأعضاء. ولذا، ينبغي أن يكون المجلس قادرا على التصدي لشواغلنا الأمنية المشتركة بطريقة متساوية وأن يكون خاضعا للمساءلة أمام كل أعضاء الأمم المتحدة.

وهناك مقترحات شتى بشأن هذه القضية ونرى أنه لا بد لأي مقترح يسعى إلى إصلاح مجلس الأمن من معالجة زيادة عدد أعضائه وتحسين أساليب عمله على السواء. ولا يمكن الفصل بين هذين الجانبين وينبغي عدم الفصل بينهما. ونحن بحاجة إلى إصلاح شامل يجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وأكثر فعالية وديمقراطية. ولهذا السبب يعارض وفدي أي نهج لا يتناول إلا عنصرا واحدا من إصلاح مجلس الأمن. وبالمثل، فإن أي نهج يسعى إلى المفاضلة بين التمثيل من مناطق أخرى و التمثيل من أفريقيا لن يكون ملائما كذلك. ولا بد أن تكون أفريقيا ممثلة في مجلس الأمن بنفس الصفة التي تمثل بها المناطق الأخرى.

وكانت هناك دعوات إلى مواصلة نقاش زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية. وقد أنشئ الفريق العامل لأن الدول الأعضاء أدركت ضرورة إصلاح مجلس الأمن، ولكننا نعرف جميعا كم كان محبطا وصول الفريق العامل إلى طريق مسدود منذ تشكيله، وخاصة فيما يتعلق بقضية زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن البالغة الأهمية. وبالتالي، عندما اتخذ رؤساء الدول قرار تكثيف الجهود لحل تلك القضية كجزء من إصلاح الأمم المتحدة الشامل، كانوا يدركون عدم جدوى المناقشات الدائرة في الفريق العامل المفتوح العضوية. ورؤساء الدول والحكومات بطلبهم من هذه الهيئة إيجاد أساس للتفاهم المشترك، قد أقروا بأن الفريق العامل المفتوح العضوية قد استنفد غرضه وأن واقعا جديدا قد ظهر. ولذا، فإن الجمعية العامة ستفشل في أداء مسؤوليتها إذا ما أوكلت إصلاح المجلس مرة أخرى إلى نفس الفريق العامل المفتوح العضوية.

لقد أكد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في بانجول، غامبيا، مطلب أفريقيا في الحصول على مقعدين دائمين يتمتعان بحق النقض وخمسة مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن الموسَّع. وقد بنت أفريقيا موقفها على أساس أنها القارة الوحيدة التي ليس لها تمثيل دائم في مجلس الأمن، على الرغم من هيمنة القضايا المتصلة بأفريقيا على جدول أعمال المجلس. ولكننا أيضا ندرك أن قرار إصلاح المجلس يتعين أن يتخذه أعضاء الأمم المتحدة عموما. ولهذا السبب نرحب بهذه المناقشة، التي توفر الفرصة لنا جميعا لإيجاد تفاهم مشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن.

ويرى وفدي أنه، بروح التعاون، يصبح إصلاح مجلس الأمن أمرا ممكنا. ونأمل أن تسود الإرادة السياسية التي أبديت خلال إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان فتمكننا من معالجة الاختلال في مجلس الأمن. وتقع على عاتقنا نحن، الدول الأعضاء، مسؤولية كفالة أن يظل المجلس قناة عالمية لجهودنا المشتركة في صون السلم والأمن من خلال اتخاذ تدابير جريئة لإصلاحه. وقد آن الأوان لوقف تلاشي مصداقية المجلس والسعي إلى اتفاق بشأن تكوين المجلس وأساليب عمله بعد إصلاحه. فلنشكل مجلسا نستفيد منه جميعا في سياق الحقائق الجغرافية والسياسية الجديدة.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد جلستنا العامة هذا اليوم. ومثلما ظل رئيس الجمعية العامة السيد إلياسون يواصل التشديد، معربا عن رأي الوفود العام ومشاعرها، يشكل

إصلاح مجلس الأمن عنصرا هاما في جهودنا الشاملة الرامية إلى إصلاح منظمتنا. ونحن نرى، أن وقت العمل قد حان منذ عهد بعيد.

ولقد أسفر عمل متابعتنا المكثف للوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي عن بعض النتائج الهامة التي ينبغي أن نفخر بها. فقد أنشأنا لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، واتخذنا قرار التنفيذ المتعلق بالتنمية. وحققنا نجاحا جزئيا بشأن الإصلاح الإداري. وفي حين أن القيام بمزيد من العمل أمر ضروري فيما يتعلق بالمجالات الأخرى، كاستعراض الولايات، فمن الجلي أن إصلاح مجلس الأمن يبرز بوصفه الإصلاح المؤسسي الرئيسي غير المكتمل الذي يجب علينا الآن أن نكون مستعدين لتناوله بحثا عن حل.

وفي ضوء ذلك، تأتي جلستنا اليوم في الوقت المناسب. فهي توفر فرصة طيبة لاستعراض ما توصلنا إليه، والتأكيد مجددا على أهمية القضية وتبادل الآراء الصريحة بشأن السبيل للمضي قدما. ومرة أخرى فإنه من الضروري التذكير بما كرره الأمين العام السيد كوفي عنان وآخرون عديدون: لن يكتمل أي إصلاح للأمم المتحدة بدون إصلاح مجلس الأمن.

وكما نعرف جميعا، هناك مجموعتان من القضايا في إصلاح مجلس الأمن: تحسين أساليب عمل مجلس الأمن وزيادة عضويته.

أولا، بشأن أساليب العمل، تضمن مشروع القرار الذي قدمته مجموعة البلدان الأربعة العام الماضي أحكاما محددة في ذلك المجال. ويقترح مشروع القرار الذي قدمته مجموعة البلدان الصغيرة الخمسة في آذار/مارس هذا العام، مزيدا من التدابير الطموحة. ويسلم وفدي بأن مشروع القرار الذي قدمته مجموعة البلدان الخمسة حصل على اهتمام واسع لدى الدول الأعضاء التي تسعى إلى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن.

ويتمثل أحد التطورات الأخرى في قضية أساليب العمل في العمل الفعلي المنجز داخل مجلس الأمن من خلال هيئته الفرعية، وهي الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وبصفتي رئيس ذلك الفريق العامل، أود الإبلاغ هنا والآن، باسم أعضاء مجلس الأمن، عن الانجازات التي تحققت حتى الآن بشأن العمل المشترك الرامي إلى تحسين أساليب عمل المجلس.

”اعتمد مجلس الأمن، في ١٦ تموز/يوليه عام ٢٠٠٦، مذكرة من الرئيس بشأن تحسين أساليب عمل المجلس. وهذه المذكرة ثمرة العمل المكثف الذي أنجزه الفريق العامل غير الرسمي المعني بوثائق المجلس والأمور الإجرائية الأخرى، خلال الأشهر القليلة الماضية. وقد شارك أعضاء المجلس بهمة في تلك الجهود لزيادة كفاءة أعمال المجلس وشفافيتها، فضلا عن تفاعله وحواره مع غير الأعضاء بالمجلس، في إطار متابعة الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعقود في عام ٢٠٠٥.

”يلتزم أعضاء المجلس بتنفيذ التدابير الواردة في المذكرة. وسيواصل أعضاء مجلس الأمن نظرهم في سبل تحسين أساليب عمل المجلس من خلال الفريق العامل غير الرسمي المعني بوثائق المجلس والأمور الإجرائية الأخرى“.

وأود أن أضيف أن المذكرة تتضمن، في وثيقة موحدة، تلك التدابير الملموسة والمحددة المتفق عليها حديثا، هذه المرة، والأحكام ذات الصلة، والممارسات والتفاهمات المتفق عليها سابقا والمنفذة منذ عام ١٩٩٣. وسيتم تعميم

مذكرة رئيس مجلس الأمن الآنفة الذكر قريبا، بوصفها وثيقة رسمية للأمم المتحدة.

وإذ أتحدث الآن بصفتي الوطنية، نعتبر المذكرة خطوة أولى متواضعة، لكنها مهمة لمجلس الأمن في سبيل تحسين أساليب العمل. وبما أنني أتولى رئاسة الفريق العامل حتى نهاية العام، سأواصل العمل مع أعضاء المجلس لمتابعة تحسين أساليب العمل بغية تنفيذ الفقرة ١٥٤ من الوثيقة الختامية المتصلة بأساليب العمل.

ثانيا، فيما يتعلق بزيادة عدد الأعضاء، نعترف بأنه لا تزال هنالك خلافات في وجهات النظر بشأن حجم الزيادة، ونطاقها، وإجراءاتها. ينبغي لنا، إذا أردنا تحقيق إصلاح مجلس الأمن حقا، أن نصوغ اقتراحا ملموسا لتسوية بعض من تلك الخلافات، والحصول على دعم أكبر مما وفره مشروع قرار مجموعة الأربعة في العام الماضي. ولهذا، شرعت اليابان، وهي تقدر تقديرا عاليا دعم البلدان لمشروع مجموعة الأربعة، في إجراء عدد من المشاورات المكثفة مع العديد من الدول الأعضاء المهتمة، بما فيها تلك التي عارضت مشروع قرار مجموعة الأربعة في العام الماضي.

ولا تزال اليابان متمسكة بإطار التعاون الذي عرضته مجموعة الأربعة. وفي الظروف الراهنة، ليس بوسعنا بعد التقدم بأي اقتراح جديد، أو إدخال تعديل محدد على اقتراح مجموعة الأربعة الأصلي. غير أننا عازمون على مواصلة جهودنا، مؤمنين بأننا نقترب من الوقت الذي يتعين فيه علينا استئناف عملية مفاوضات جدية بغية التوصل إلى تسوية.

في الوقت ذاته، لا يزال عدد من المجموعات والبلدان، بما فيها، مؤخرا، الدول الأعضاء الأفريقية، بمناسبة مؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقد في بانجول، غامبيا، تناقش مسألة إصلاح مجلس الأمن. ورغم أن مؤتمر قمة بانجول لم يؤد إلى أي شيء جديد، على ما يبدو، فإننا نلاحظ أن الدول الأفريقية أبقت هذه المسألة قيد نظرها على مستوى رؤساء الدول. ونأمل أن يحين قريبا الوقت الذي تبدأ فيه جميع الدول الأعضاء – سواء الأفريقية أو غيرها من الدول التي لها مصالح مهمة بشأن هذه المسألة – البحث النشط، والإيجابي، والمنفتح، والمرن، والواقعي، عن تسوية كفيلة بالحصول على دعم الأعضاء الواسع.

صرح رئيس الوزراء كويزومي في البيان السياسي الذي ألقاه في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا قائلا:

”يجب علينا تحقيق إصلاح مجلس الأمن الدولي عاجلا حتى نضمن سماع الصوت الأفريقي بشكل أكبر في مجلس الأمن. ونود تعزيز التعاون مع زملائنا الأفارقة لتحقيق هذا الهدف“.

سمعنا مؤخرا قادة آخرين يتحدثون عن هذه المسألة، وسجلنا باهتمام ملاحظات رئيس وزراء المملكة المتحدة بلير في خطابه بهذا الخصوص في جامعة جورجتاون. وأعربت المملكة المتحدة وفرنسا في بلاغ صحفي مشترك، عن دعمهما المتواصل للبرازيل، وألمانيا، والهند، واليابان، بوصفهم أعضاء دائمين في المستقبل، وبمقاعد دائمة لأفريقيا. إن اليابان ممتنة لهم على موقفهم الذي أعلنوا عنه. وفي ٢٦ حزيران/يونيه عام ٢٠٠٦، أصدر رئيس الوزراء كويزومي، والرئيس بوش وثيقة مشتركة، قالا فيها:

”إن اليابان والولايات المتحدة ستكثفان تعاونهما، ويعملان يدا بيد لتحقيق عضوية اليابان الدائمة في مجلس الأمن“.

واليابان ممتنة للولايات المتحدة على ذلك الدعم القوي.

هناك من احتج بأنه ينبغي أن يشمل إصلاح مجلس الأمن فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على حد سواء،

لا سيما بلدان مجموعة الأربعة، والمشاركين في تقديم الاقتراح، والمؤيدين. وبناء على هذه الفكرة، التي تحظى بدعم عدد لا يُستهان به من الدول الأعضاء، نعتزم مواصلة الحوار والمناقشات البنَّاءة مع الدول الأخرى المهتمة. ويتعين على هذا التقدم السريع أن يؤدي إلى مجلس ذي تمثيل أوسع نطاقا، وأن يزيد كفاءته وشفافيته، ويُحسِّن فاعليته ومشروعيته.

ونخشى، مع اضمحلال الإرادة السياسية من أجل الإصلاح، أن يتراجع الدعم المقدم لمنظمتنا نفسها. فلا بد من اقتراح قابل للعمل به، ويمكن أن يحصل على الدعم الواسع النطاق من الدول الأعضاء. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن امتناني العميق لمن أعربوا عن دعمهم القيِّم لليابان. وفي الوقت ذاته، ندعو الدول الأعضاء التي تدعم إصلاح الأمم المتحدة إلى العمل معنا يد بيد لبلوغ ذلك الهدف. ونحث جميع الدول الأعضاء على إعطاء دفعة جديدة للحوار بشأن إصلاح مجلس الأمن. كما ندعوهم إلى التفكير في سُبل بنَّاءة، إن لم نقل خلاقة، بغية تسريع العملية.

وبناء على التجارب المكتسبة في الدورة الستين، علينا المضي قدما، ومواصلة مداولاتنا بحماس أكبر خلال الدورة الحادية والستين، ونحن على يقين تام بأن الوقت قد حان فعلا لاتخاذ قرار بشأن هذه المسألة الحساسة.

السيد بشير الزغبي (الأردن): أود بداية، أن أتقدم إليكم بالشكر على عقد هذه الجلسة لبحث مسألة هامة جدا، استمرت المشاورات بشأنها فترة طويلة، تعزز خلالها عدد من الأفكار المطروحة بشأن كيفية السير قدما نحو تحقيق نتائج محددة حول إصلاح مجلس الأمن بشقيه: توسعة عضويته أو آليات عمله.

إننا نُدرك أنه ينبغي لعملية إصلاح الأمم المتحدة أن تكون عملية مستمرة وديناميكية إذا أردنا لها أن تواكب التطورات الجارية. إلا أننا نؤكد في الوقت ذاته على ضرورة أن نخرج بنتائج واضحة تعكس مشاوراتنا ومناقشاتنا العديدة والجادة طوال السنوات الماضية. ولا نرى ضررا بأن نبتدئ بتبني خطوات صغيرة تؤدي إلى الهدف الأساسي الذي نسعى جميعا لتحقيقه. فإصلاح مجلس الأمن تحديدا، سواء على صعيد إصلاح آليات عمله أو توسيع عضويته، يمكن أن يكون تدريجيا من خلال فصل المسائل بعضها عن بعض بما يمكّن من التحرك بشكل إيجابي وإحراز قدر من التقدم على هذا الصعيد دون التقليل من شأن موضوع على حساب الموضوع الآخر.

اسمحوا لي أن أؤكد مجددا على موقف الحكومة الأردنية الذي يتفق مع توسيع عضوية مجلس الأمن بشقيها، الدائمة وغير الدائمة، وعلى أساس ديمقراطي. كما أؤكد على أن الحكومة الأردنية تتمسك بتعهداتها تجاه الأفكار المطروحة بهذا الشأن والتي قدمتها مجموعة من الدول الأعضاء أمام الجمعية العامة خلال العامين الماضيين.

إننا نولي أهمية لموضوع إصلاح آليات عمل مجلس الأمن وبالسرعة الممكنة. وقد قام الأردن وكوستاريكا وليختنشتاين وسنغافورة تحت المظلة السويسرية بتقديم بعض المقترحات والأفكار المحددة التي يمكن أن يسترشد مجلس الأمن بها في إصلاح آليات عمله. وتم تقديم هذه الأفكار على شكل مشروع قرار وضع أمامكم قبل أشهر (A/60/L.49). لقد تقدمت دولنا الخمس بمشروع القرار هذا في ظل الصعوبات التي واجهت التحرك لتوسعة عضوية المجلس، لا سيما وأن مشاريع القرارات الخاصة بتوسعة العضوية لم تتعرض بشكل شامل لمسألة آليات العمل. وإننا نعتقد أن الوقت قد حان لاتخاذ موقف واضح إزاء شكل الإجراءات والآليات المتبعة التي من شأنها تحقيق الفاعلية القصوى لعمل المجلس بما يرسخ دوره الهام في خدمة مصالح الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وإن هذا الجهد الذي قامت به دولنا الخمس ليس من قبيل التعدي على صلاحيات المجلس، وإنما هو تعبير عن مدى ثقتنا واهتمامنا بعمله وتأثير أعماله على المجتمع الدولي وعلى القانون الدولي، نظرا لما يتضمنه مشروع القرار من عناصر هامة نتطلع أن يأخذ بها المجلس بعدما تحظى بتأييد واسع من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

يتمتع موضوعا توسعة عضوية مجلس الأمن، من جهة، وإصلاح آليات عمله، من جهة أخرى، بنفس القدر من الأهمية. إلاّ أننا لا نعتقد بأن رهن موضوع إصلاحات آليات العمل وربط التحرك بشأنه هو السبيل الأمثل لإحراز تقدم ملموس على صعيد إصلاح مجلس الأمن. فتناول الموضوعين بشكل منفصل سيكون من شأنه البدء باتخاذ خطوات فاعلة في موضوع إصلاح آليات العمل والتي بدورها ستولِّد الزخم اللازم لدفع أفكار التوسيع إلى الأمام.

السيدة تشسول (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): كما في مناقشات سابقة بشأن هذه المسألة، تود كوستاريكا أن تغتنم هذه الفرصة للإعراب عن اقتناعها بأن مجلس الأمن بحاجة إلى الإصلاح الشامل. والمهمة الماثلة أمامنا ذات أهمية ولا يمكن إرجاؤها، نظرا إلى أنه يجب علينا أن نضمن أن تلك الهيئة – وهي جهاز ذو تكوين محدود – شفافة وديمقراطية وقائمة على مبدأ المناوبة، وأن لديها الفعالية اللازمة لتمكينها من التصرف باسم جميع الدول الأعضاء، متمسكة تمسكا صارما بأغراض ومبادئ الميثاق.

ومنذ جلسة مجلس الأمن الأولى، التي عقدت في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، ما فتئ المجلس يطوِّر ويوطد ممارساته وعاداته التي كان لها، ولسوء الحظ، أثر مناوئ للشفافية والديمقراطية والتناوب والفعالية التي يطلبها كثير من الدول الأعضاء، نظرا إلى مسؤولية الدول الأعضاء في مجلس الأمن أن تتصرف باسم كل شخص.

وعلى الرغم من أن بعض المبادرات طرحت، في البداية، محاولة لإيقاف ذلك الاتجاه – ما أدى على نحو خاص إلى قرار الجمعية العامة ٢٦٧ (د-٣) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٤٩ – فإن مجلس الأمن أبدى عموما مقاومة محبطة وعنيدة حقا للتغيير، مدعيا أنه يريد تغيير ممارساته وعاداته، ولكنه لم يفعل ذلك. والمثال الصارخ على تلك المقاومة للتغيير لعله عدم اعتماد النظام الداخلي للمجلس بعد، على الرغم من أن ذلك كان البند السادس المدرج في جدول أعمال جلسته الأولى في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦.

وابتغاء مساعدة الجمعية العامة على اتخاذ المبادرة مرة أخرى وعلى إعطاء الزخم للتغييرات الضرورية في أساليب عمل مجلس الأمن فإن مجموعة الدول الصغيرة الخمس – ”الخمس الصغيرة“ – التي تتكون من الأردن وسنغافورة وسويسرا وليختنشتاين وبلدي، كوستاريكا، قدمت مشروع القرار A/60/L.49. تؤيد كوستاريكا تأييدا كاملا ملاحظات السفير بيتر موريير، ممثل سويسرا، لدى مناقشة مشروع القرار – الأول من نوعه منذ اتخاذ القرار ٢٦٧ (د-٣) في سنة ١٩٤٩ – وأيضا ملاحظات ممثل الأردن.

وكوستاريكا ليست مدفوعة في رغبتها في إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن بأي مصلحة وطنية أو رغبة في فائدة خاصة. إننا نسعى إلى الإصلاح الذي يحقق فوائد ملموسة متساوية للجميع، بغض النظر عن ظروفها. ينبغي أن يؤدي إلى مكاسب متشاطرة – وليس إلى حالة الصفر أو المكسب الكامل. إننا نعتقد أن هذا هو الإصلاح الوحيد الذي هو من كل شخص ومن جانب كل شخص ولكل شخص.

لقد شهدنا باهتمام العمل الذي قام به الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالوثائق والمسائل

الإجرائية. ومما يشكِّل مصدر ارتياح كبير لنا اعتماد التدابير استجابة لمبادرة الدول الصغيرة الخمس. وعلى الرغم من أننا نرحب بها فإننا نشعر بأن هذه التدابير غير كافية وغير مُرضية.

أولا، لم يتخذ الفريق العامل المعني بالوثائق أي قرار فيما يتعلق بتقديم التقارير والإحاطات الإعلامية. إن تقديم التقارير كل ستة أشهر – وهو الآن مجرد اقتراح لم تتم الموافقة عليه – لا يضمن بحد ذاته أن تكون الإحاطات الإعلامية أفضل. والشكل الحالي لتلك التقارير ليس تحليليا؛ إنه سطحي وبيروقراطي، وهو يهدف إلى إخفاء عمل المجلس بدلا من أن يجعله أكثر وضوحا.

إننا نعتقد أن من الضروري – كما يوضح القرار A/60/L.49 – أن يقدم مجلس الأمن تقارير مواضيعية تحليلية عن جميع المواضيع الراهنة، بما في ذلك، على وجه الخصوص، كل مرة ينشئ فيها أو يختتم عملية لحفظ السلام، وكل مرة فيها يفرض أو يغير نظاما للجزاءات.

ثانيا، لا يقدم الفريق العامل أي حلول لمعالجة الافتقار إلى الشفافية والمساءلة للهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن. إنه لا يحل على نحو خاص مسائل تتعلق بانعدام عملية واجبة وضمانات رئيسية في عمل لجان الجزاءات.

ولم يستجب الفريق العامل للحاجة إلى إجراء حوار حقيقي مع الأعضاء الآخرين في المنظمة. وكما يوضح مشروع القرار A/60/L.49، من الحتمي أن ننشئ آلية استشارية دائمة بين مجلس الأمن والدول الأخرى ابتغاء إدراج إسهامات واحتياجات الأخيرة في عملية صنع القرار.

وأخيرا، لم يناقش الفريق العامل مشكلة حق النقض. وقد آن الوقت لأن يسود التعقل، وأن نتحرك نحو تنظيم حق النقض، بغية التخلص منه في نهاية المطاف. وكما ذكر ممثل عضو دائم في الجلسة العامة ١٩٢ للجمعية العامة، المنعقدة في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٤٩،

(تكلم بالانكليزية)

”يجب علينا أن نرفض فكرة أنه لو لم يتحقق الإجماع، فإن إرادة عضو واحد مهما كانت اعتباطية، ستسود على إرادة العديد مهما كانت معقولة. ولا يمكن أن ينجح مبدأ الإجماع حينما يكون الاتفاق مرهونا بوجوب أن تسود إرادة أكثر الأعضاء تشددا“.

(تكلم بالإسبانية)

وبالنسبة لهذه النقطة بالذات، فإن استخدام حق النقض في حالات الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، يكون لا مبرر له، ويشكل تواطؤا فعليا في هذه الأعمال الإجرامية. ويحث مشروع القرار A/60/L.49 الأعضاء الدائمين في المجلس على الالتزام بمقاصد ومبادئ الميثاق، وعلى الامتناع عن ممارسة حق النقض في الحالات التي تنتهك على نحو جلي الأهداف المشتركة السامية لهذه المنظمة.

وقد أعلنت بعض الوفود أن الجمعية العامة لا تملك الصلاحية لمناقشة مشروع القرار الذي قدمته مجموعة الدول الصغيرة الخمس. وهذا أمر لا يكذبه الواقع العملي فحسب، بل إنني أدعو تلك الوفود إلى أن تقرأ مرة أخرى المادة ١٠ من الميثاق التي تنص على ما يلي:

”للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه“.

ويتعلق القيد الوارد في المادة ١٢ من الميثاق بالتحديد بالأطر الزمنية ويهدف إلى تجنب أي حالة قد تقوم فيها الهيئتان بالنظر في نفس الموضوع في آن واحد. غير أن هذا لا ينطبق على أي موضوع نظري ذي أهمية عامة لكلتا الهيئتين، مثل مسألة أساليب العمل.

ومشروع القرار A/60/L.49 دعوة مهذبة وحذرة موجهة باحترام إلى مجلس الأمن لإجراء تغييرات تعود بالفائدة على الجميع. ونعتقد أن الوقت قد حان لأن توجه الجمعية العامة رسالة واضحة لا لبس فيها إلى مجلس الأمن بأنه لا يمكن أن يستمر في عمله دون أن يكون فيه قدر أكبر من الشفافية، والديمقراطية، والتناوب، والفعالية.

السيد ماجور (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكر الرئيس إلياسون على عقد هذه الجلسة للجمعية العامة، وبهذا أتاح لنا فرصة أخرى لمناقشة إصلاح مجلس الأمن.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أدلي ببضع ملاحظات مبنية على وجهات نظر أشارك فيها الرأي سفير جزر البهاما الذي أتشرف بالعمل معه كنائب لرئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وقد انبثقت هذه الملاحظات عن مشاوراتنا مع كثير من الوفود عبر الشهور القليلة الماضية.

وكما تبين المناقشة اليوم، ترى غالبية الدول الأعضاء أن إصلاح مجلس الأمن جزء أساسي وحاسم الأهمية من خطة الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. والآن، ونحن نحرز تقدما مطردا بشأن مسائل الإصلاح، ثمة شعور متشاطر على نطاق واسع بأن الوقت قد حان للنظر في المهام المتبقية من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن.

وعلى الرغم من الدعوة المتزايدة إلى تناول مسألة الإصلاح هذه، لا تزال عوامل عديدة متباينة تعقد إمكانية تحقيق إصلاح مجلس الأمن. فبعض البلدان ترى أن تنفيذ بعض الإصلاحات الأخرى يتسم بأهمية أكبر في هذه المرحلة. ويرى آخرون أن الموضوع مثير جدا للفُرقة. بينما يقنع آخرون، رغم أنهم ليسوا كثيرين، بإبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه.

وعلاوة على ذلك، هناك عامل آخر قد لا يتم التعبير عنه في أحيان كثيرة رغم أن هناك شعورا عميقا به. فثمة دول أعضاء عديدة تريد تغيير التشكيل الحالي وتكييف هيكل القوى كي يعكس على نحو أفضل حقائق الواقع الجيوسياسي. إلاّ أنه يبدو أنها مترددة في عمل ذلك بطريقة جامدة: بالاستعاضة عن الهيكل الحالي بهيكل ثابت جديد للقوى. ومن هذا المنظور، ينبغي أن يعبّر أي حل عن حقيقة أن العالم ديناميكي وأن المرشحين المحتملين لمقعد دائم اليوم يمكن أن يكونوا مختلفين غدا.

واستنادا إلى ذلك، يوجد – كما نرى – اهتمام متزايد بفكرة السعي إلى حل مؤقت. ومن شأن هذا الحل أن يمكِّن بعض البلدان والمناطق الممثلة تمثيلا ناقصا من أن تضطلع بمسؤولية أكبر عن شؤون العالم. ولن يكون الحل في شكل ترتيب ثابت لا يتبدل، وإنما في شكل حل قد يستمر لمدة ١٠ سنوات على سبيل المثال. وعلى هذا النحو، سيؤدي هذا الحل إلى تقليل عوامل المخاطرة كثيرا وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى زيادة المرونة والاستعداد لقبول حلول توافقية بشأن الطرائق الواقعية للإصلاح.

وتتمثل إحدى هذه الطرائق في القدرة على اختيار زيادة عدد المقاعد الدائمة أو عدم زيادتها. ولا يزال البعض يرى أنه لا يمكن تغيير توازن القوى داخل المجلس إلا بإضافة أعضاء دائمين جدد. ويرى البعض الآخر أن إضافة أعضاء

دائمين لن تؤدي إلا إلى زيادة تفاقم مشكلة صنع القرار. وفي إطار ترتيب مؤقت، يمكن أن تكون فترة عضوية الأعضاء في المجلس على أساس أطول أجلا، خمس سنوات مثلا، مع إمكانية تجديد مقاعدهم. وقد يؤدي وجودهم الأطول أجلا إلى زيادة نفوذهم في المجلس. وسيكون إسهامهم مهما، وسيتيح لهم الفرصة لتقديم نموذج يدعم تطلعاتهم إلى أن يصبحوا أعضاء دائمين في نهاية المطاف.

وهناك موضوع معلّق آخر وهو حق النقض. ومن الصعب تصور أي حل قد ينطوي على توسيع نطاق حق النقض ليشمل أعضاء جددا في هذه المرحلة. وفي الوقت نفسه، يود كثير من البلدان، لأسباب مختلفة، أن تبقى مسألة حق النقض على جدول الأعمال. وقد يتمثل جزء من حل مؤقت في أن يكون هناك سبيل لإجراء مناقشات حول نفس الموضوع، على أن يتوج ذلك بإجراء استعراض شامل ودقيق لها بعد فترة ١٠ سنوات على سبيل المثال.

ومن الواضح، لدى مناقشة أي ترتيب قابل للتكييف، أن هناك أسئلة صعبة أخرى ستظل مطروحة. ما هو عدد المقاعد التي ستجعل المجلس فعالا وذا كفاءة مع جعله أيضا أكثر تمثيلا للعضوية الأوسع؟ ويرى البعض أن عددا يبلغ ٢٥ تقريبا يمثل الحد الأدنى المطلوب لإرضاء عدد كاف من البلدان ولضمان دعم كل المناطق للإصلاح. ويعتقد آخرون أن العدد الأقصى هو حوالي ٢٠. ويمكن لترتيب مؤقت أو انتقالي إما أن يقدم الاختيار النهائي بين هذين الخيارين، أو يتبع نهجا أكثر تدرجا. ويذهب البعض إلى أن بوسعنا أن نبدأ بالطرف الأدنى، والمحافظة في الوقت ذاته على خيار إضافة المزيد عند استعراض الحل المؤقت.

وكما ذُكر، لقد ثبت أنه يصعب جدا التوصل إلى حل دائم لإصلاح مجلس الأمن. ذلك أن سنوات عديدة من المناقشات في الفريق العامل المفتوح باب العضوية والقمة العالمية اللتين تلاهما عام من المناقشات والمشاورات، لم تسفر عن نموذج يمكن أن يحظى بتأييد غالبية قوية في الجمعية العامة.

وأصبح خيار إيجاد حل ذي طبيعة مؤقتة يحتل الصدارة أكثر فأكثر. وأشار رئيس الوزراء بلير إلى ذلك النهج، كما أشار إليه الأمين العام في مناسبات مختلفة مؤخرا. وبالفعل، أشار علينا الأمين العام في كلمة ألقاها في روما قائلا: ”جدوا سبيلا للتوصل إلى حل توافقي كيما تبلغوا طاولة المجلس، ومن هناك، واصلوا بحثكم عن حل دائم“. وبينما لا تزال الترتيبات الدائمة المقترحة مطروحة على الطاولة في شكل مشاريع قرارات، ربما يكون من المفيد فعلا النظر معا بطريقة أوثق في ترتيب انتقالي، حيث قد تكون فرص التوصل إلى اتفاق واسع أفضل، وبالتالي يمكن أن يتحقق التكيف الضروري في موعد أقرب. وخلال الفترة الانتقالية، يمكن، بل ينبغي أن تتواصل المناقشات بشأن البحث عن حل دائم.

واسمحوا لي أن أقول كلمات قلائل عن أساليب عمل المجلس. لاحظ نائبا رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية أثناء مشاوراتنا أن غالبية الدول الأعضاء ترى مزية عظيمة في إصلاح تلك الأساليب. ويمكن أن يكون ذلك الإصلاح سبيلا هاما لكي يصبح المجلس أكثر شفافية وشمولا وفعالية.

وصادق مجلس الأمن أمس على مذكرة رئاسية عن هذا الموضوع. وتحتوي المذكرة على مجموعة من التدابير الرامية إلى تعزيز كفاءة وشفافية عمل المجلس، فضلا عن التفاعل والحوار مع غير الأعضاء في المجلس. وجاء العمل الذي اضطلع به مؤخرا الفريق العامل التابع لمجلس الأمن في أعقاب مبادرة مجموعة الدول الصغيرة الخمس التي ساهمت إسهاما كبيرا في المناقشة بعرض مشروع قرارها. وتم وصف

كلا من المسارين بأنه عملية. وبالطبع، فإن مذكرة الرئيس، وهي خطوة أولى ايجابية، تترك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به. وأشعر أن غالبية كبيرة في الجمعية العامة ستجد أنه من المفيد إذا أمكن التوصل في نهاية المطاف إلى شيء من التقارب بين هاتين العمليتين.

وباختصار، تثبت مناقشة هذا اليوم أن قضية إصلاح مجلس الأمن قضية ساخنة. وينبغي لنا مواصلة النقاش بشأن أساليب عمل المجلس. ونعتقد أنه سيكون من المفيد أيضا إدخال فكرة الترتيب المؤقت أو الانتقالي بشأن التوسيع في مشاوراتنا ومناقشاتنا وربما مفاوضاتنا. وإذا كنا جريئين فيمكن أن نكون مبدعين. وإذا كنا مبدعين فيمكن أن نتوصل إلى نتائج.

السيد ساموزا (نيكاراغوا) (تكلم بالاسبانية): أولا، أود إن أتقدم بالشكر إلى الرئيس على عقد هذه الجلسة التي تمكننا من مناقشة إصلاح هذه الهيئة الرئيسية من هيئات الأمم المتحدة، أي مجلس الأمن. وتقع على عاتق المجلس المسؤولية الأساسية في صون السلم والأمن الدوليين، والعمل بالنيابة عن الدول الأعضاء كافة في الاضطلاع بالوظائف اللازمة للوفاء بهذه المسؤولية.

لقد أُنشئت الأمم المتحدة في عالم مختلف جدا عن العالم الذي نعيش فيه اليوم. وبالنظر إلى التغييرات في العلاقات الدولية والزيادة الكبيرة في عدد الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، فإن مختلف الهيئات الرئيسية للمنظمة، على الرغم من عدم وجود تعديلات رسمية على أحكام الميثاق، مرت بتغييرات كبيرة في طرق عملها، وفهمها وممارستها لصلاحياتها وأدائها وهي تتكيف للعصر الحديث. ويمثل مجلس الأمن واحدة من هذه الهيئات الرئيسية ولم يكن استثناء من هذا التكيف.

بيد أن عدد الدول الأعضاء في المنظمة قد زاد أربعة أمثال تقريبا منذ عام ١٩٤٥، ولم تنعكس هذه الزيادة على تكوين المجلس. وزاد أعضاء المجلس من ١١ إلى ١٥ عضوا عن طريق تعديل للميثاق أقرته الجمعية العامة عام ١٩٦٣، عندما كان عدد أعضائها ١١٣. والآن لدينا ١٩٢ دولة عضوا، ونشعر أن توسيعا جديدا لعضوية المجلس أمر لا غنى عنه كيما تكون هذه الهيئة أكثر تمثيلا. وسيعطيها ذلك بالضرورة المزيد من الفعالية والشفافية والشرعية خاصة بالنسبة للقرارات التي تتخذها ممثلة لجميع الدول الأعضاء.

ولم تتح لنا خمسة عشر عاما من المناقشات والمفاوضات بين أعضاء الأمم المتحدة التوصل إلى اتفاق إما بشأن طبيعة ذلك الإصلاح أو مضمونه. ونحض على أن يعكس توسيع العضوية الحقائق الجغرافية والسياسية الراهنة بطريقة أفضل، مما سيسمح بمزيد من التمثيل المنصف والديمقراطي للبلدان النامية في كلا الفئتين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، ومراعاة الاتفاقات التي قد تتوصل إليها المجموعات الإقليمية بالنسبة لجوانب الإصلاح التي تؤثر على منطقتها بعينها. وينبغي تصميم هذا التوسيع من أجل زيادة القدرة على التصدي للتهديدات والتحديات العالمية بمجلس تعززت سلطته وفعاليته.

والبحث عن توافق الآراء ضروري إذا أُريد لنا تحقيق ذلك الهدف. وخلال هذه الدورة، تم تقديم مشاريع قرارات مختلفة، الأمر الذي بيّن لنا الاختلافات الراهنة. ولكن ذلك يبيّن لنا مجالات التقارب أيضا. وتؤيد حكومتي بداية المفاوضات من أجل توحيد المعايير التي ستمكننا من التوصل إلى تصويت ما، في أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر، إذا كان ذلك ممكنا.

وينبغي أيضا التصدي لجوانب أخرى، بالإضافة إلى توسيع المجلس، كتعزيز تحسين أساليب العمل، مما سيساعد

على تعزيز نجاعة المجلس وكفاءته، فضلا عن تنقيح عملية صنع القرارات.

وختاما، نود القول إن توافق الآراء يكتسي أهمية أساسية بالنسبة لاستكمال المواقف التي تمنح منظومة الأمم المتحدة ككل قوة أكبر. ولكن تلك المواقف يجب ألا تضعف الدول الأعضاء أو تستقطبهم، ويجب أن تستهدف تشكيل مجلس أمن أكثر استقرارا وتمثيلا، ومتمشيا مع الواقع الدولي.

السيد باريجا (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): نقدر هذه الفرصة لتناول إصلاح مجلس الأمن بكل جوانبه، بالنظر إلى أهمية هذا الموضوع البالغة المتواصلة بالنسبة لجدول أعمال الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. ونتفق على أن إصلاح الأمم المتحدة لن يستكمل ما لم يشمل إصلاح مجلس الأمن. هذه لحظة مناسبة للعودة إلى هذا الموضوع، بعد اتخاذ قرارات بشأن كثير من مواضيع الإصلاح الهامة الأخرى، بما في ذلك إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، وبعد القيام مؤخرا ببذل جهود فيما يتعلق بإصلاح الإدارة.

ونولي نفس القدر من الأهمية لمسألتي التوسيع وأساليب العمل وفقا لنتائج مؤتمر القمة العالمي. بيد أن ذلك لا يعني أن المسألتين يجب تناولهما بالتزامن. إننا، إذ تناولنا الموضوع المعقد، موضوع إصلاح مجلس الأمن بشكل مكثف في الماضي، وبخاصة خلال سنة ٢٠٠٥، خلصنا إلى الاستنتاج بأن المنظمة ستستفيد استفادة كبيرة بتناول أساليب العمل أولا، مما يوجد الزخم اللازم للتوسيع ومعالجة الموضوعين بنفس القدر من الكثافة. وفي ظل هذه الخلفية قدمنا مشروع القرار (A/60/L.49) لمجموعة الدول الصغيرة الخمس التي تتكون من الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين. وكما تدرك الجمعية فإن مشروع قرار الدول الخمس الصغيرة مقدم منذ وقت ليس قصيرا، وبالتالي فإن هذا وقت مناسب لأن نقوم بالتقييم.

أولا، نلاحظ مع الارتياح التأييد القوي الذي أعربت عنه دول كثيرة من الناحية المبدئية. ذلك التأييد أكد رأينا أن هناك حاجة قوية إلى إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن، وأن للجمعية العامة أن تؤدي دورا محفزا في هذا الصدد. إن حقيقة أن استعمال كلمة ''التجاوز'' أصبحت إلى حد ما نكهة الموسم تجعل من الواضح أن غالبية الدول ترغب حقا في إقامة علاقة أكثر توازنا بين مجلس الأمن ومجموعة الأعضاء.

يتناول على وجه الدقة مشروع قرار الدول الخمس الصغيرة هذه المسألة. ترمي مبادرتنا إلى خلق مناخ بناء وتعاوني بشكل أكبر وإلى منع المناقشات المخاصمة كتلك التي جرت خلال الأشهر القليلة الماضية. ولا نعتقد أن الكفاءة والقوة داخل الأمم المتحدة فطيرة يمكن أن تقسم بالمساواة بين الجهازين الأهم. العكس هو الصحيح: تحسين العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن سيجعل الجهازين كليهما أقوى وأكثر أهمية. بيد أننا نعتقد أن فعالية مجلس الأمن هي أحد المصادر الكبيرة لقوته. ولكن لو كانت أنشطة مجلس الأمن تسترشد على نحو ثابت بمبدأي المساءلة والمشروعية، كما تدعو إلى ذلك نتائج مؤتمر القمة العالمي، لما استلزم الأمر معاناة كفاءته. بيد أن فعاليته، في نفس الوقت، ستتحسن نتيجة عن التنفيذ الأفضل من قبل الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن.

لقد نشط مجلس الأمن الفريق العامل المعني بالوثائق التابع له، معترفا هو نفسه بأن التغيير لازم. إن الإصلاح من الداخل هو الحل الأمثل. إننا نقدر تقديرا كبيرا العمل الذي قام به السفير أوشيما ممثل اليابان بصفته رئيسا للفريق. وكنا نأمل في أن توفر في وقت أقرب النتائج التي يتوصل إليها

الفريق العامل، ابتغاء إبداء التعليق عليها خلال هذه المناقشة. من شأن ذلك أن يسهم في إجراء مناقشة مستندة إلى معلومات أكثر بشأن موقفنا. ولذلك فإن آراءنا ليست سوى آراء تمهيدية. ومع ذلك فإننا نلاحظ مع الارتياح أن مبادرة الدول الصغيرة الخمس كان لها فعلا أثر إيجابي. ونأمل في أن تواصل القيام بذلك، نظرا إلى استمرار الحاجة إلى العمل المؤيد الموازي من جانب الجمعية العامة.

إن أهمية إصلاح أساليب العمل لا تمكن المبالغة في ذكره. في وقت وسع مجلس الأمن فيه توسيعا كبيرا ميدان أنشطته ويعتمد فيه على نحو متزايد على الإرادة السياسية للدول الأعضاء على التنفيذ الفعال لقراراته المتعلقة بالمواضيع المتزايدة التعقد ذات الأثر البعيد، من الضروري حدوث انعكاس أقوى لآراء الدول غير الأعضاء في المجلس، وذلك الانعكاس هو، في نهاية المطاف، لمصلحة المجلس نفسه.

وفيما يتعلق بالتوسيع قبل وقت ليس قصيرا خلصنا إلى الاستنتاج بأنه لن ينجح حقا أي من الاقتراحات المطروحة حاليا. وفهمنا للنجاح في هذا السياق هو التأييد السياسي والعددي البالغ القوة الذي يتجاوز ما هو مطلوب قانونيا. ولذلك نحن بحاجة إلى أفكار جديدة، ومن الممكن أننا بحاجة إلى تحالفات جديدة ودور أقوى للدول وجهات فاعلة أخرى ليس لديها اهتمام مباشر بالمسألة الصعبة، مسألة إصلاح مجلس الأمن. يجب أن تجري مناقشة مفتوحة وجادة – ومفاوضات حقا كما دعا إلى ذلك عدد من المتكلمين اليوم – بشأن جميع جوانب توسيع مجلس الأمن ومفهومي الحجم والدوام، بطرق منها الانحراف عن الطرق التي ترد في الميثاق حاليا.

وذلك يتطلب، أكثر من أي شيء آخر، الصراحة من جانب المؤيدين للنماذج المطروحة حاليا. ويجب أن تجرى هذه المناقشات برعاية شخص لا ينتمي إلى أي طرف. ورئيس الجمعية العامة هو الشخص المختار الأول طبعا، ولكن توجد إمكانيات أخرى. ونأمل في أن عملية كهذه يمكن الشروع فيها قريبا، لأننا نحتاج إلى مجلس حديث للأمن يعكس الحقائق الواقعة الجيوسياسية اليوم وليست تلك التي كانت قائمة سنة ١٩٤٥.

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالانكليزية): قبل تسعين يوما تبادلنا الآراء في إصلاح مجلس الأمن. ومنذ ذلك الوقت يضطلع مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام بعملهما. وزخم إصلاح الأمم المتحدة يتطور؛ ودعونا ألا نوقفه الآن. ومن الواضح لنا وللأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء الأخرى أن مجلسا موسعا وأكثر تمثيلا من أفضل مصالحنا.

ونقدّر الجهود المبذولة من جانب الدول الخمس الصغيرة التي عرضت مشروع القرار (A/60/L.49). ونعتقد أن هذه خطوة هامة صوب تحسين أساليب عمل المجلس. ولكنه ليس كافيا يقينا.

نحن في توقف تام باعث على الإحباط وغير منتج بينما تفشي نفاذ الصبر والريبة بين الدول الأعضاء. ما هو السبب في عدم محاولة إجراء مفاوضات بعقل منفتح، والأهم من ذلك بتصميم على النجاح. يجب علينا أن نتحلى بالشجاعة على الوساطة فيما يتعلق بهذا الإصلاح الحيوي حتى يكون أي شخص راضيا جزئيا على الأقل. في هذا المنعطف ذاته لدينا خياران: إما الاستمرار مع مجلس الأمن القائم أو إيجاد مجلس له مقومات أقوى للبقاء. ولنا أن نقرر بشأن هذا الخيار. وسان مارينو ملتزمة بالنهوض بسرعة بإصلاح لمجلس الأمن منصف لجميع الدول الأعضاء الـ ١٩٢.

السيد شودري (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نجتمع مرة أخرى لمناقشة إصلاح مجلس الأمن، الذي يشكل

مسألة ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى جميع الدول الأعضاء. أيد مؤتمر القمة العالمي في سنة ٢٠٠٥ إصلاح مجلس الأمن ابتغاء جعله أكثر تمثيلا وكفاءة وشفافية، وبالتالي زيادة تعزيز فعاليته ومشروعية وتنفيذ قراراته. وأوصى قادة العالم أيضا بأن يواصل مجلس الأمن تكييف أساليب عمله، وتعزيز مساءلته أمام الدول الأعضاء وزيادة الشفافية في عمله. ونحن ملتزمون حقا بالعمل مع جميع الدول الأعضاء من أجل تحقيق هذه الأهداف.

وبعد انعقاد مؤتمر القمة ناقشت الجمعية إصلاح مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر من السنة المنصرمة. وقدم الرئيس في كانون الأول/ديسمبر تقريرا لاستعراض التقدم، كما طالب مؤتمر القمة بذلك. وبعد ذلك، في نيسان/أبريل من هذه السنة جرت مداولات بشأن هذه المسألة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن للجمعية العامة.

واستمرت المشاورات غير الرسمية وعمليات الترويج لمختلف مقترحات الإصلاح بشأن مسألة زيادة عدد الأعضاء ومسألة أساليب العمل على حد سواء، في أشكال شتى وبالتوازي. وتم أيضا على نحو غير رسمي طرح واختبار أفكار لمخططات جديدة، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة التوسيع. وتتيح المداولات الجارية حاليا فرصة جيدة لتقييم التقدم المحرز في هذه المسألة، ورسم الطريق الى المستقبل.

وإصلاح مجلس الأمن مسألة تتعلق بالمصلحة الوطنية الحيوية لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وليس من المدهش أنه بينما أمكن التوصل إلى قرارات بشأن مسائل أخرى فيما يتصل بإصلاح الأمم المتحدة، ما زلنا نسعى إلى اتفاق بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن ذات الأهمية الحيوية. والواقع أن إصلاح المجلس ما برح قيد النظر منذ سنوات عديدة. وينبغي، لكي يكون إصلاح مجلس الأمن فعالا وقابلا للتطبيق أن يكون هذا الإصلاح نتيجة لمشاورات مفتوحة وشفافة، وأن تكون المفاوضات مقبولة بتوافق الآراء أو بأوسع اتفاق ممكن. وسيكون أي قرار يتم الترويج له عن طريق مبادرات قائمة على المصالح الذاتية أو على مواعيد نهائية مصطنعة أو ممارسات إجهاضية لحق النقض مدعاة للفرقة ومن المحتمل أن يولد ميتا.

ويجب أن يكون إصلاح مجلس الأمن شاملا. وينبغي أن يشمل التوسيع وأساليب العمل على السواء. والواقع أن العديد من الدول الأعضاء الصغيرة قد أعلن أن تحسين أساليب عمل المجلس وزيادة الشفافية والمساءلة أمام الأعضاء عامة أهم له من مسألة توسيع العضوية. ولقد حظي اقتراح مجموعة الدول الصغيرة الخمس بتأييد واسع النطاق. ويجري، داخل مجلس الأمن أيضا، النظر في سبل ووسائل لتحسين الشفافية وأساليب العمل. ونحن نرحب بهذه التطورات. ونأمل أن تؤدي المشاورات بشأن مقترحات مجموعة الدول الصغيرة الخمس والمقترحات ذات الصلة، بما فيها تلك المقترحة من باكستان، إلى اتفاق بشأن إجراء تحسين هام في أساليب عمل مجلس الأمن. وينبغي إدراج هذه المقترحات في القرار النهائي الذي سيتخذ بشأن إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن.

وتؤيد باكستان ومجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء تمام التأييد الرأي القائل بأنه ينبغي توسيع تكوين مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلا. ولن تنتج زيادة الطابع التمثيلي هذه عن مجرد إضافة قلة من ”الدول الكبرى الجديدة“، التي تنتحل لأنفسها هذا اللقب، كأعضاء دائمين إضافيين بمجلس الأمن. والواقع أن تلك الدول ذاتها تقول بأن قرارات مجلس الأمن تفتقر إلى المشروعية بسبب التأثير الساحق للأعضاء الدائمين الخمسة الموجودين حاليا. ولكنها تقدم الحل المضاد لما هو بديهي المتمثل في إضافة المزيد من الأعضاء الدائمين

بالمجلس. وبدون حق النقض، سيكون من غير المحتمل أن يغير هؤلاء الأعضاء الدائمون واقع القوى في المجلس. وحتى إن غيروا ذلك الواقع، فإن المصالح الوطنية الحيوية لبقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ستظل ناقصة التمثيل ومن ثم موضع تجاهل في أعمال وقرارات القلة المسيطرة الجديدة والموسعة في المجلس. ولن يجعلوا المجلس أكثر ديمقراطية أو تمثيلا.

وعلاوة على ذلك، يتسم واقع القوى الجديد في عالمنا، بعد مرور ٦٠ سنة على إنشاء الأمم المتحدة، بأنه أكثر تعقيدا عن ذي قبل. ولا يتمثل هذا الواقع في مجرد ظهور أربع أو خمس دول كبرى جديدة على المسرح العالمي. فهناك، في واقع الحال، ما يصل إلى عشر دول أو أكثر يمكنها اليوم أن تسهم سياسيا وعسكريا واقتصاديا، على نحو أوفى وأكثر نشاطا، في صيانة السلم والأمن الدوليين. وعلى سبيل المثال، لا يتضمن المرشحون الذين ينتحلون لأنفسهم هذا اللقب للعضوية الدائمة أكبر بلدين مساهمين بقوات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتستحق كل هذه الدول أن يكون لها تمثيل أكثر تواترا في مجلس الأمن.

ويشمل الواقع الجديد أيضا ظهور مجموعة من الدول الصغيرة التي تشكل غالبية كبيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويكتسي تمثيلها الكافي في المجلس بالأهمية الأساسية، لا لكي تعبر عن مصالحها الوطنية وتحافظ عليها فحسب، وإنما أيضا لطرح وجهات نظرها التي تكون في أحيان كثيرة متمشية على نحو أوثق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة أكثر من وجهات نظر الدول الأكبر التي لها مصالح وأهداف وطنية معينة تتعارض في أحيان كثيرة مع مبادئ ومقاصد الميثاق.

ويشكل اقتراح مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء لإصلاح مجلس الأمن، الذي عرضه ببلاغة ممثل إيطاليا وغيره من أعضاء الاتحاد من أجل توافق الآراء، جهدا صادقا لكفالة إجراء توسيع تمثيلي حقيقي لمجلس الأمن، توسيع يمكن أن يعبر عن الواقع العالمي الجديد بكل ما فيه تعقد. ومن شأن اقتراحنا أن يمكّن كل منطقة من أن تضع ترتيباتها الخاصة بها لضمان تمثيل الدول كبيرها ومتوسطها وصغيرها في مجلس أمن موسع. ويمكن أن يتيح الفرصة أيضا لتمثيل المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية من الدول. وهذه المرونة لمراعاة الظروف المختلفة والمحددة لكل منطقة ومنطقة فرعية هي الميزة الرئيسية لاقتراح الاتحاد من أجل توافق الآراء.

ومن ناحية أخرى، نفهم الموقف الأفريقي الذي لا يسعى إلى حصول المنطقة الأفريقية على أعضاء دائمين وإنما على مقاعد دائمة. ويتفق ذلك على نحو أكبر مع اقتراح الاتحاد من أجل توافق الآراء الذي يمكّن المناطق من أن تقرر تمثيلها الخاص بها في المجلس. ونحن على استعداد لأن نعمل مع أفريقيا، ومع الدول الأعضاء في مناطق أخرى لتعزيز اتباع نهج متكافئ وغير تمييزي لكل المجموعات الإقليمية فيما يتعلق بتمثيلها في المجلس.

ومن بين الأسباب الرئيسية للجمود الحاصل فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن عدم إجراء مفاوضات جادة وبناءة. لقد ناقشنا وتداولنا، بطبيعة الحال، هذه المسألة في المناقشات والبيانات، ولكن ذلك كان في أغلب الأحيان في شكل حوار من جانب واحد يتمسك فيه كل منا بموقفه. أما الحوار الذي تقوم إليه حاجة شديدة فمازال غائبا. ولهذا تفضل مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء إتباع نهج بناء وشامل وتوافقي للتوصل إلى حل غير خلافي، يقوم على أساس مبدأ المشاركة المتكافئة لجميع الدول الأعضاء، سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة الحجم.

وثمة مجالات اتفاق يمكن أن نستند إليها في أعمالنا: الحاجة إلى المزيد من الشفافية والمساءلة في أساليب عمل

المجلس؛ والحاجة إلى توسيع العضوية في نطاق يحظى بقبول واسع النطاق؛ والحاجة إلى التعبير عن الواقع العالمي الجديد، وضمان التمثيل العادل في مجلس الأمن لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ والمطامح المشروعة لمختلف المناطق في أن يكون لها تمثيل ودور أكثر إنصافا في مجلس الأمن.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن نهج مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء نهج بناء ومرن. وهو يرمي إلى تعزيز المصالح المشتركة، وليس فقط المصالح الوطنية لقلة من الدول فحسب. كما أنه يسعى إلى تحقيق توافق الآراء أو أوسع اتفاق ممكن. وهو أيضا متسق مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وروحه.

السيدة نونييز موردتشي (كوبا) (تكلمت بالانكليزية): يقتضي الأمر إجراء إصلاح عاجل وعميق لمجلس الأمن. ولا يمكن، في الوقت نفسه، أن يكون إصلاح المجلس غاية في حد ذاته، لأنه حتى مجلس الأمن بعد أن يشمله الإصلاح لن يكون كافيا لكفالة السلم والأمن الدوليين. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن إصلاح المجلس سيكون خطوة في عملية صعبة ومعقدة، وهي إقامة نظام عالمي يمكن أن يكفل للبشرية ممارستها التامة لحقوقها الأساسية. وترى كوبا أن إصلاح المجلس جانب رئيسي من جوانب إصلاح الأمم المتحدة. ولا يمكننا أن نتكلم عن إصلاح حقيقي للمنظمة إلا إذا حدث إصلاح حقيقي لمجلس الأمن يكفل له أن يتصرف بما يحقق مصالح الدول الأعضاء التي يقضي الميثاق أن يعمل باسمها.

وبالتكوين الحالي وأساليب العمل الراهنة، لا يكون مجلس الأمن ذا كفاءة إلا في حماية مصالح بعض الأعضاء الدائمين فيه. وعلاوة على ذلك، عندما سادت المصالح القائمة على الهيمنة لواحد من أعضائه، كما حدث في حالة العدوان علي العراق، تم تجاهل المجلس واضطر بعد ذلك إلي قبول مذلة حرب تقوم علي السلب والنهب ووقف غالبية أعضائه ضدها.

والمجلس ليس جهازا ديمقراطيا أو منصفا أو تمثيليا. ونشعر بالقلق لأنه في الوقت الذي تبذل فيه جهود لوضع حدود زمنية مستعجلة لعلاج مسائل الإصلاح الأخرى، مثل استعراض الولاية والإصلاح الإداري، وفي الوقت الذي تنشأ فيه هيئات جديدة مثل مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام، ما زال إصلاح مجلس الأمن ينحى جانبا من حيث الواقع العملي. وكلنا ندرك أنه توجد مجموعة تشكل أقلية من البلدان التي لا تهتم بإحراز تقدم نحو الإصلاح الحقيقي للمجلس لأنها تستفيد من الوضع الراهن السائد حاليا. غير أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء تولي أعلى أولوية على لهذا الإصلاح. ولا يمكن تجاهل موقف الغالبية ذلك.

وتؤيد كوبا أي عملية لإصلاح مجلس الأمن تقوم على إتباع نهج واسع ومتكامل يعالج كلتا المسألتين المتعلقتين بتوسيع المجلس وأساليب عمله. وينبغي ألا يتم الفصل بطريقة مصطنعة بين هاتين المسألتين وتناولهما على نحو مجزأ، لأنهما وثيقتا الترابط معا.

وفيما يتعلق بالتوسيع، نود أن نكرر تأكيد موقفنا المؤيد لتوسيع عضوية المجلس في الفئتين الدائمة وغير الدائمة من العضوية. ولا تؤيد كوبا إنشاء فئات إضافية من العضوية في مجلس الأمن. وينبغي أن يكون الهدف الأساسي للتوسيع هو تصحيح التمثيل غير الكافي للبلدان النامية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في المجلس. وعدم وجود تمثيل كاف للبلدان النامية في مجلس الأمن يضر بمصلحة المجلس ذاته وسلطته وموثوقيته. وينبغي كحد أدنى منح العضوية الدائمة لبلدين من أفريقيا، وبلدين ناميين من آسيا، وبلدين من أمريكا اللاتينية. وبهذا يعكس تكوين المجلس على نحو أدق التوزيع الجغرافي العادل الذي نصبو إليه. وينبغي أن تكون

للمقاعد المنشأة حديثا نفس الامتيازات بالضبط التي يتمتع بها الأعضاء الحاليون دون وضع معايير انتقائية أو تمييزية. وينبغي أن ينضم جميع الأعضاء الدائمين الجدد إلى المجلس في آن واحد. وبالنظر إلى أنه يبدو حاليا أن من غير المستطاع إزالة حق النقض الذي لا يتمشى وروح العصر ويتنافى مع الديمقراطية، ينبغي أيضا أن يكون للأعضاء الدائمين الجدد حق ممارسة حق النقض بنفس الشروط التي يخضع لها الأعضاء الدائمون.

ولا يمكن أن يكون إصلاح مجلس الأمن قاصرا على إجراء زيادة في عدد أعضائه فحسب. ويجب أن يتضمن ذلك الإصلاح إجراء تغيير عميق في أساليب عمل المجلس الحالية، من أجل تحقيق شفافية مؤسسية حقيقية في أعماله وفي صنع قراراته، والعودة إلى الوظائف التي يحددها له الميثاق. ويشعر بلدي بعميق القلق إزاء تزايد ميل مجلس الأمن إلى النظر في مواضيع، والاضطلاع بوظائف لا تدخل في اختصاصه، وبهذا يغتصب الدور الذي ينيطه الميثاق بهيئات أخرى، ولا سيما الجمعية العامة.

وما يسمى بالتغييرات التي أجريت في السنوات الأخيرة على أساليب عمل مجلس الأمن ما هي في واقع الحال إلا تغييرات شكلية وليست جوهرية. وما يكشف عنه الواقع هو أنه فيما يتعلق بالمواضيع ذات الأهمية الخاصة، ما زال الأعضاء الدائمون – وإن لم كن جميعهم على الدوام – يجرون جولات من المفاوضات الخاصة بهم وراء أبواب مغلقة . وفي أحيان كثيرة تتخذ القرارات الأساسية خارج نطاق الأمم المتحدة، ثم تقدم بعد ذلك على أنها أمر واقع إلى بقية أعضاء المجلس – ناهيك عن الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة.

ونرى أن الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بإصلاح مجلس الأمن هو الإطار المثالي للنظر على نحو واف في مختلف المقترحات المقدمة أو التي ستقدم بشأن إصلاح المجلس، بما فيها مشاريع القرارات الثلاثة التي قدمت رسميا. ويرى وفد كوبا أن مما لا يبعث على الارتياح على الإطلاق أن الفريق قد اجتمع مرة واحدة فقط هذا العام. وتختلف تلك الحالة تمام الاختلاف عن حالة الجوانب الأخرى لإصلاح الأمم المتحدة، حيث عقدت وما زالت تعقد اجتماعات متواترة بأشكال شتى. ونقترح أن يقوم الفريق العامل بتنفيذ برنامج للاجتماعات وتبادل الآراء في الجزء المتبقي من هذا العام، بغية إحراز تقدم في هذه العملية.

ولا يمكن أن يظل إصلاح مجلس الأمن يعامل على أنه مسألة منفصلة عن بقية عملية إصلاح المنظمة. وتطلب كوبا أن يكون إصلاح المجلس نتيجة لعملية واسعة من المشاورات والمفاوضات. وسنعارض أي مسعى لفرض مواعيد نهائية مصطنعة في محاولة لفرض قرارات بشأن مقترحات تقوم على أساس إجراء تغييرات شكلية وليست حقيقية. ولن تحظى المقترحات التي لا تضمن الإصلاح المتعمق والشامل حقا للمجلس بدعم كوبا. ووفدي على استعداد للمشاركة بنشاط في هذه العملية، والإسهام بمقترحات محددة.

السيد سالغيرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن استهل كلمتي بشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة. لقد اعتمدت طوال الدورة الحالية للجمعية العامة تدابير وقرارات هامة عديدة فيما يتصل بعملية إصلاح المنظمة. ويرجع قدر كبير من الفضل الى رئيس الجمعية العامة فيما أنجزناه في تنفيذ القرارات التي اتخذها قادتنا في أيلول/سبتمبر الماضي. فبفضل مثابرته وقيادته ظللنا نتصدى تدريجيا وبنجاح لتحد لم يسبق له مثيل من أجل تجديد الأمم المتحدة الذي تقوم إليه حاجة ماسة. ولقد انتهينا توا من جزء من الإصلاح الإداري للمنظمة. وحان

الوقت الآن لكي نركز من جديد على المسائل السياسية، ولا شك في أن إصلاح مجلس الأمن يمثل واحدة من أهم المسائل السياسية التي ما زالت تحتاج إلى علاج.

وتحظى الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن، وتكييف هذا الجهاز الدولي المسؤول عن صيانة السلم والأمن الدوليين مع واقع عالم اليوم بتأييد واسع النطاق في المجتمع الدولي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، سلم الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير بأن ''ندرة التمثيل من القاعدة الواسعة للأعضاء تحد كثيرا من تقديم الدعم لقرارات مجلس الأمن (A/59/565، الفقرة ٢٤٥)، وبأن الحاجة تقوم إلى مشاركة البلدان الأكثر تمثيلا للقاعدة الأوسع من الأعضاء، وخاصة من العالم النامي، في عملية اتخاذ القرار'' (المرجع نفسه، الفقرة ٢٤٩ (ب)). وأكد الأمين العام مرة أخرى، في تقريره المعنون ''في جو من الحرية أفسح'' أن ''أي إصلاح للأمم المتحدة لن يكتمل دون إصلاح مجلس الأمن'' (A/59/2005، الفقرة ١٦٩).

وبعد هذين التقريرين الهامين، عُرضت ثلاثة مشاريع قرارات بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن على الجمعية العامة خلال دورتها التاسعة والخمسين. وإضافة إلى ذلك، أعلنت بعض الدول الأعضاء التزامها بإصلاح مجلس الأمن، وقدمت أفكاراً محددة بشأن ذلك الموضوع. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، اعتبر رؤساء دولنا وحكوماتنا الإصلاح المبكر لمجلس الأمن عنصراً أساسيا في جهدنا الشامل لإصلاح الأمم المتحدة.

واسمحوا لي مرة أخرى أن أكرر بإيجاز المبادئ التي نرى أنه ينبغي الاسترشاد بها في الجهود الرامية إلى جعل إصلاح مجلس الأمن واقعاً.

أولا، يجب أن يشمل الإصلاح مقترحات محددة وطموحة في مجالي زيادة عدد أعضاء المجلس وأساليب عمله على السواء. ونحن نتفهم ونقبل تماما مفهوم أن مجلس الأمن في كثير من الظروف يحتاج إلى العمل بسرية، غير أن المجلس يعمل أيضا بالنيابة عن المجتمع الدولي وينبغي أن نشعر جميعنا بأن لدينا مصلحة في مداولاته. والواقع أنه نمت عبر السنين ثقافة عملٍ في إطار العلاقة بين مجلس الأمن والعضوية عموما، وكذلك مع الأمانة العامة، لم ينص عليها الميثاق. وكانت ثقافة العمل تلك مصدراً للنقد، مما خلّف شعوراً قوياً بخيبة الأمل بين الدول الأعضاء.

ولذلك، فإننا نقدر المبادرات الرامية إلى جعل أساليب عمل مجلس الأمن أكثر انفتاحاً وشفافية وشمولاً للجميع، ولا سيما مشروع القرار المقدم من مجموعة الدول المعروفة باسم الخمس الصغيرة. ونقر أيضا بأن ما أجيز مؤخرا من نتائج توصل إليها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالتوثيق ومسائل إجرائية أخرى، إذا ما نفذ بطريقة سليمة، سيشكل تقدما في الاتجاه الصحيح. ولكن، نعتقد أن تحقيق تحسن حاسم في الحالة الراهنة يتطلب العمل من خلال إصلاحات مشتركة تجمع بين الجوانب الهيكلية وتلك التي تتصل بأساليب العمل. فزيادة العضوية وأساليب العمل وجهان لعملة واحدة.

ثانيا، إن زيادة عضوية مجلس الأمن لإتاحة تمثيل أكثر وأفضل للعضوية عموماً ينبغي أن تتم من خلال زيادة حجم فئتي العضوية القائمتين، الدائمة وغير الدائمة. وإبقاء القيد على الأعضاء غير الدائمين بعدم إعادة انتخابهم مباشرة يزيد فرص العمل في المجلس للأغلبية العظمى من العضوية، التي تتألف من أكثر من ١٠٠ دولة صغيرة ومتوسطة الحجم. وزيادة عضوية مجلس الأمن وفق هذه الأسس ستمهد الطريق لمعالجة عدم التوازن الحالي في العضوية من خلال زيادة وجود البلدان النامية في كلا الفئتين وانضمام أفريقيا إلى العضوية الدائمة.

ثالثاً، فيما يتعلق بمسألة حق النقض، فإن موقف البرتغال القديم العهد يتمثل في أن الشرط المنصوص عليه في الفقرة ٣ من المادة ٢٧ من الميثاق، بشأن إصدار قرارات مجلس الأمن بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة، ينبغي ألا يتجاوز نطاق الأعضاء الدائمين الحاليين في مجلس الأمن.

والبرتغال ترى أنه مهما كانت الإصلاحات التي يمكننا اتخاذها، ينبغي إجراء ممارسة الاستعراض في وقت ما في المستقبل – وليكن ١٥ عاماً مثلاً – بغية تقييم ما للإصلاحات وما عليها وتأثيرها في عمل المنظمة.

أخيراً، نرى أن الوقت قد حان لإصلاح مجلس الأمن. فالزخم الذي اكتسبته هذه المسألة في صيف عام ٢٠٠٥ ينبغي ألا يُهدر. ولهذا، نرى أن من المستصوب إحراز تقدم صوب تحقيق ذلك الهدف في وقت مبكر من الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

السيدة ستروم (السويد) (تكلمت بالانكليزية): خلال دورة الجمعية العامة التي لم يسبق لها مثيل هذه اتخذنا عدداً من الخطوات الهامة لإصلاح الأمم المتحدة. ومن شأن هذه القرارات أن تعزز قدرتنا على التصدي للتهديدات والتحديات العالمية الراهنة. والاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٥ قد شدد بوضوح على الحاجة إلى الإصلاح المبكر لمجلس الأمن بغية جعله أكثر تمثيلاً وكفاءة وشفافية، وذلك في إطار الجهد العام لإصلاح الأمم المتحدة. ولذلك، فإننا نرحب بمناقشة اليوم ترحيباً شديداً.

لقد دعت السويد إلى إصلاح مجلس الأمن منذ أوائل التسعينات. ولكي يبقى مجلس الأمن الهيئة الرئيسية في نظامنا الأمني الجماعي، لا بد من تعزيز مشروعيته وكفاءته. وترى السويد أنه ينبغي توسيع عضوية المجلس ليضم أعضاء جدداً، بما يسمح بتمثيل أقوى من مناطق مثل أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. غير أن أي إصلاح للعضوية في المجلس ينبغي أن يكون خاضعاً لآلية استعراض ناجعة.

ويجب أن يكون مجلس الأمن هيئة تتحلى بالكفاءة ويمكنها أن تعمل بشفافية. ولذلك، نعتقد أن حق النقض ينبغي ألاّ يمتد ليشمل الأعضاء الجدد. وعوضاً عن ذلك، ينبغي النهوض بثقافة متحررة من حق النقض.

وفضلاً عن ذلك، يجب تعزيز أساليب العمل في مجلس الأمن وشفافيته وحواره مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى. ونحن نرحب بالجهد المستمر لتحقيق تلك الغاية من قبل وفود كوستاريكا والأردن وليختنشتاين وسنغافورة وسويسرا، إلى جانب القرار الذي اتخذه المجلس بالأمس بشأن اتخاذ إجراءات لتحسين أساليب عمله.

ويجب أن نتحرك بسرعة. وعلينا الآن أن نتحلى بالمرونة وتفتح الذهن، وأن نسعى إلى حلول يمكن أن تحظى بتأييد واسع النطاق. وبإمكاني أن أؤكد للجمعية أن السويد ستستمر في المشاركة بنشاط في حوار بناء بشأن كيفية إصلاح مجلس الأمن.

السيد أوتلولي (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفد بوتسوانا عن امتنانه العميق للرئيس على عقد هذه الجلسة بالغة الأهمية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، لم يكتف رؤساء الدول والحكومات بإعلان تأييدهم للإصلاح المبكر لمجلس الأمن، بل الأهم من ذلك أنهم أعلنوا أن هذا عنصر لا غنى عنه في الجهود العامة لإصلاح الأمم المتحدة. وبعبارة أخرى، لا يمكن أن نختار وننتقي. فالإصلاح يجب أن يكون واسع النطاق، شاملاً وعميقاً ومجدياً.

إن رئيس المجموعة الأفريقية – زميلي وأخي السفير يوسف يوسفي، من الجزائر– قد أعرب باقتدار عن الموقف

الأفريقي المشترك في هذا الشأن. وبيانه يحظى بالتأييد التام لوفدي.

وأفريقيا تقدمت بطلب عادل لكي تُمثَّل في مجلس الأمن على أساس دائم. وهذا الطلب يستحق دراسة جادة. والمجلس هو الهيئة الوحيدة المخولة من قبل الدول الأعضاء بموجب الميثاق بصون السلم والأمن الدوليين. وأفريقيا تحمل على عاتقها التزامات وتتحمل مسؤولية دولية للإسهام في بلوغ ذلك الهدف النبيل.

إن صون السلم والأمن الدوليين ليس مسألة هيبة سياسية ودبلوماسية؛ بل هو مسؤولية جسيمة. ولا يمكن، ولا ينبغي، أن تكون مسؤولية القلة. ولذلك، تطالب أفريقيا، كمبدأ، بأن تُمثَّل تمثيلاً دائماً على طاولة المجلس وأن تسهم في إيجاد حلول للمشاكل التي تمثل تهديداً لأمننا المشترك.

إننا لا نطلب تمثيلاً لأفريقيا وحدها. فنحن نؤيد تماماً النظر في التطلعات المشروعة للبرازيل وألمانيا والهند واليابان للحصول على عضوية دائمة. ونحن على اقتناع شديد بأن تلك البلدان لديها القدرة والالتزام للإسهام في تعزيز مجلس الأمن. ونؤيد بقوة أيضاً المطالب المشروعة لسائر الدول الأعضاء بأن يكون مجلس الأمن أكثر انفتاحاً وشفافية في أساليب عمله. ويمكن للدول غير الأعضاء في المجلس، ولا سيما الدول الصغيرة، أن تجلب أفكاراً جديدة تعكس ضمير الإنسانية إذا أتيحت لها الإمكانية لمشاركة أكبر في عمل المجلس.

واليوم نعرف أكثر من أي وقت مضى أن السلم والأمن كلٌ لا يتجزأ. وأن عملاً من أعمال الإرهاب في ركن ناءٍ وفقير من العالم قد تكون له تداعيات على الأمن في أكثر مناطق كوكبنا ثراء. وندرك جميعاً أن على كل منا أن يبذل قصارى جهده لمكافحة الإرهاب والحيلولة دون وقوع أعمال الإرهاب. فأنشطة المجموعات الإرهابية لها تبعات أمنية خطيرة بالنسبة للدول، الكبيرة والصغيرة، الغنية والفقيرة، القوية والضعيفة. وفي نهجنا إزاء مسألة إصلاح مجلس الأمن، يجب أن تتحد صفوفنا انطلاقاً من إنسانيتنا المشتركة والتزامنا المشترك بالعمل من أجل الخير وعقد العزم على بناء مستقبل أفضل وأكثر سلماً للجميع.

إن صون السلم والأمن الدوليين هو مسؤولية مشتركة. وذلك يتطلب الشراكة والتعاون والدعم المتبادل بين دول العالم. والأمر يتطلب مشاركة الجميع للسعي إلى إيجاد حلول لأكثر المسائل تعقداً. ولذلك، فإن وفد بوتسوانا لا يفهم كيف يمكن للبعض أن يرفض عرض المساعدة والدعم والمشاركة بصورة أكبر في معالجة شواغل الأمن العالمي. فقضايا السلم والأمن معقدة. وهي ليست مجرد مسألة اندلاع حرب أو غيابها؛ فالمسألة أكبر من ذلك. إنها تتعلق بحياة أفضل على هذا الكوكب، بكل ما ينطوي عليه ذلك من جوانب.

ولقد أجمع العالم على أن الديمقراطية والحكم السديد من الضروريات العالمية في عصرنا. ولا يمكن تبرير المطالبة بالديمقراطية على الصعيد الوطني في الوقت الذي ننكر حق إضفاء الصبغة الديمقراطية على المؤسسات الدولية. وهذا ينبغي أن يكون مصدراً للحرج هنا في الأمم المتحدة، فلا يزال هناك فقر وجدب فيما يتعلق بالديمقراطية وتطلعٍ إلى مجلس أمن أكثر تمثيلاً، مجلس يعكس واقعاً عالمياً.

وإصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يعكس تطلعاتنا الجماعية إلى نظام عالمي وديمقراطي. وزيادة العضوية ينبغي أن تعزز مجلس الأمن، لا أن تضعفه. فالديمقراطية وحسن الإدارة مصدر للقوة. والقرارات التي تصدر عن مجلس أمن أكثر تمثيلاً وشمولاً وشفافية ستحظى بمزيد من المشروعية والمصداقية والسلطة المعنوية.

وقبل ٤٢ عاماً، وفي عام ١٩٦٤ تحديداً، جاء في بيان الأمين العام الثالث للأمم المتحدة، يوثانت، بشأن موضوع ”عالم متغير: أعباء جديدة ومسؤولية: تعزيز الأمم المتحدة“:

> ”حين نتكلم عن تعزيز الأمم المتحدة، فذلك ليس من منظور السعي إلى سلطة جديدة أو مجد أكبر، ولكن لأن هذه ضرورة ملحة حتى لا تُسحق المنظمة وأعضاؤها جراء المسؤوليات والتحديات الكبيرة والفعلية التي فرضها العصر عليهم“.

وإصلاح مجلس الأمن ضرورة ملحة. فقراراته ملزمة لجميع الدول الأعضاء الـ ١٩٢. ومع ذلك، فإنه لا يضم إلاّ ١٥ عضواً، يحظى خمسة منهم بحق النقض. ولا تبرير لهذا الوضع الراهن من حيث الكفاءة والفعالية. فهذا سيكون مرادفاً لتبرير الديكتاتورية أو حكم الحزب الواحد على أساس أن البرلمان المنتخب ديمقراطياً سيكون غير عملي أو غير قادر على العمل. وهذه الأفكار فقدت مصداقيتها، وسلة مهملات التاريخ هي مكانها الصحيح منذ أمد بعيد.

إن وفد بوتسوانا يقدر تماماً أن العضوية الدائمة في المجلس تقترن بمسؤوليات هائلة. وهي ليست مسألة وجاهة سياسية ودبلوماسية؛ بل الهدف أسمى من ذلك. وبوتسوانا تقر تماماً أنه لا يمكن أن تُمثل كل الدول الأعضاء في مجلس أمن موسع. ولذلك، فإن بوتسوانا مستعدة لأن يمثلها بعض الأشقاء من أفريقيا ومن المجتمع الدولي الأوسع، ممن لديهم الاستعداد لتحمل هذه المسؤوليات الجسيمة. وبوتسوانا مستعدة للقيام بدورها كعضو في الأمم المتحدة.

وقبل ستين عاما خلت، كان يمكن لبعض البلدان أن تستغني عن مجلس الأمن، لكن اليوم لا يستطيع أي بلد أو دولة تحمل البقاء في عالم بدونه. فكلنا يحتاج بعضه إلى البعض الآخر لمواجهة التحديات العالمية لهذه الألفية، مثل الإرهاب وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وأود في الختام أن أعرب عن أمل وفد بوتسوانا في أن تتحلى الدول الأعضاء بالشجاعة للمضي قدما في إصلاح مجلس الأمن لخير الجميع. وينبغي ألا تكون هناك مواقف وطنية متصلبة، لأن المصالح الوطنية مترابطة مع مصالح السلم والأمن العالميين. وفي ميدان السلم والأمن لا توجد مصالح وطنية. وليس هناك إلا تحديات مشتركة تتطلب جهدنا الجماعي للتغلب عليها. ولذلك، ينبغي ألا نترك مجالاً للمماطلة والتسويف. فلنمض معاً قدماً في إصلاح مجلس الأمن، يدفعنا شعور بالإلحاح والروح البناء. فلنعمل بصورة جماعية من أجل تعزيز وتفعيل هيكلنا الأمني العالمي من خلال ضم أعضاء دائمين جدد. ونجاحنا في هذا الجهد الكبير لن يكون تتويجاً أو تمجيداً لأي دولة أو أمة، بل سيكون انتصاراً للدبلوماسية وتعددية الأطراف.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): بعد ١١ عاماً من الجمود، حظي إصلاح تكوين مجلس الأمن بزخم لم يسبق له مثيل خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥. بل حتى الأمين العام قد شارك في هذا الجهد. ففي تقريره المعنون ”في جو من الحرية أفسح“ (A/59/2005)، اقترح أن يُتَّخَذ قرار بشأن تكوين المجلس قبل انعقاد قمة أيلول/سبتمبر الماضي، سواء كان القرار بالإجماع أم لا. وعلى الرغم من المشاورات المستمرة، إلا أن النتيجة أننا لم نصلح شيئاً.

لماذا لم يتم تغيير المجلس؟ لأن هذا هو الموضوع الذي يؤثر ببساطة على توزيع القوى في العالم. والحقيقة هي، إذا نظرنا عبر التاريخ، نجد أن القوى في العالم لم تتغير إلا نتيجة لكوارث جغرافية وسياسية عظيمة: الحروب والتوسع المفرط

للإمبراطوريات والانحطاط الاقتصادي والتكنولوجي. إن القوى العظمى لا تنتخب؛ بل إنها تولد من رحم التاريخ.

ويحتمل أن يكون ذلك الانعدام للسياسة الواقعية في نهج إصلاح مجلس الأمن السبب الرئيسي لعقم هذه الممارسة حتى الآن. وتتمثل الحقيقة الصريحة في أنه لا يمكن للأمم المتحدة أن تعمل وتصلح نفسها إلا على أساس تقييم واقعي للقوة.

ويجب أن يبدأ أي إصلاح لمجلس الأمن بأدنى قدر من الاتفاق بين الأعضاء الدائمين الحاليين والدول الأخرى، ويجب أن يتواصل بطريقة ديمقراطية بحوار واسع بين الدول كافة. وهذه هي المنهجية السياسية الصحيحة. ويجب أن نبدأ على الأقل بأدنى صيغة بدون إمكانية استخدام حق النقض. وإذا كنا واقعيين، فلا يسعنا أن نتوقع أن تنتخب الجمعية العامة ببساطة أعضاء دائمين جدد في مجلس الأمن بدون حتى أدنى اتفاق مسبق بين أعضاء مجلس الأمن الدائمين الحاليين. والإخفاق في ذلك سيكون بمثابة تجاهل الواقعية السياسية التي تتطلب عملية إصلاح تؤثر على توزيع القوة في العالم.

وبعد ذلك، يجب أن نؤكد بكل وضوح أن بيرو تؤيد إصلاح مجلس الأمن. بيد أن وفدي ينتقد المنهجية غير الواقعية المستخدمة؛ ونحن نحبذ توسيع المجلس من خلال توافق واسع للآراء. وفي ذلك الصدد، نؤيد البرازيل – بين دول أخرى – بوصفها عضوا دائما.

إن أفضل سبيل لإصلاح مجلس الأمن هو جعله فعالا في مكافحة الجرائم ضد الإنسانية. ولا يوجد ما يقلل من مصداقية المجلس أكثر من التقاعس في وجه التطهير العرقي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإبادة الجماعية كما هو الحال في دارفور في الوقت الراهن. ويمكن أن يكون للمجلس المزيد من الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، ويمكن أن يكون أكثر تمثيلا، كما نقول؛ ولكن إذا لم يتصد للجرائم ضد الإنسانية، سيذهب إصلاح المجلس سدى.

وإذا أريد لنا أن نحسن أداء المجلس في مكافحة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، يجب أن يتوصل أعضاء المجلس الخمسة الدائمون إلى اتفاق غير رسمي بعدم استخدام حق النقض مطلقا عندما يطلب الأمين العام أو منظمات إقليمية من المجلس اتخاذ إجراء لمنع أو تفادي ارتكاب جرائم ضد الإنسانية أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي. وتتمثل الفكرة في ضرورة تعاون أعضاء المجلس الدائمين من أجل إنقاذ آلاف الأرواح البشرية.

وينبغي للمجلس ألا يكتفي بالاستمرار في إخماد النيران عندما تنشب صراعات مدنية؛ بل ينبغي أيضا أن يحلل بعمق الأسباب الهيكلية والاقتصادية والاجتماعية التي تشعل فتيل تلك الصراعات. وفي الحقيقة، هناك قاسم مشترك بين جميع البلدان النامية التي أنهكتها الحروب الأهلية والمدرجة الآن في جدول أعمال المجلس، وهو أنها جميعا لا تمتلك اقتصادات وطنية لها مقومات البقاء من الناحية العملية. ففي كل تلك البلدان، على سبيل المثال، لا يزال الناتج القومي الإجمالي راكدا تقريبا أو أنه ينمو بمعدل أقل من معدل نمو السكان – وبخاصة سكان الحضر، الذين يبلغ معدل نموهم في كثير منها نسبة غير معقولة، وهي ٣ في المائة، مما يجعل الدخول الفردية آخذة في التدني.

وفي كل تلك البلدان، يعيش قرابة ٧٠ في المائة من السكان على دولارين في اليوم. وهي تصدر منتجات ذات مستوى تكنولوجي متدن وليست لديها ميزة تنافسية في الاقتصاد العالمي. وعلاوة على ذلك، فالأمن الغذائي معدوم فيها، وهناك الملايين من الناس ممن يتضورون جوعا؛ وأكثر

من ٦٠ في المائة من السكان في بعض هذه البلدان يعانون من سوء التغذية.

ولا شك أن عدم وجود مقومات البقاء الاقتصادي يتسبب في تفاقم الإقصاء الاجتماعي. ويزيد ذلك بدوره من سوء التناحرات الثقافية والعرقية والدينية، مما يحولها إلى حروب أهلية فظيعة تمارس فيها الشرور داخل الوطن وترتكب فيها أشنع الجرائم ضد البشرية. وإذا لم يأخذ المجلس عدم نجاعة الاقتصادات الوطنية لهذه البلدان بعين الاعتبار، فلا يمكنه أن يمنع الصراعات الأهلية أو يسويها، لأنه سيتجاهل أهم المتغيرات الهيكلية للعنف العالمي الراهن.

وبينت دراسة أخيرة للبنك الدولي أن العديد من عمليات إعادة الإعمار الوطنية تنهار في الأعوام الخمسة الأولى. والحقيقة أن المفوض السامي لشؤون اللاجئين قد قال إن المجتمع الدولي لم يتمكن بعد من إدارة الانتقال إلى السلام ومنع نشوب الصراعات وعمليات ما بعد الصراعات بفعالية لأنه لم يول أهمية كافية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى. ويتفق وفدي مع البنك الدولي والمفوض السامي لشؤون اللاجئين. ولقد شددنا مرارا في المجلس على أننا إذا أردنا أن نجعل عمليات الانتقال إلى السلام ومنع نشوب الصراعات وإعادة الإعمار بعد الصراعات فعالة، يجب علينا معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يمكن تحقيقه على أفضل وجه من خلال لجنة بناء السلام. ولذلك، من الضروري أن تكون عمليات حفظ السلام التي يضطلع بها المجلس مقترنة بسياسات اقتصادية ترمي إلى توفير مقومات البقاء السياسي والاقتصادي والاستقرار لكي لا تتعرض لخطر الانزلاق ثانية إلى الصراع.

ولقد أولى مجلس الأمن – على نحو حصري تقريبا – المزيد من الأهمية للمشاكل السياسية أكثر من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. وعلى وجه الخصوص، أولينا الأهمية للانتخابات وإصلاح هياكل الدولة الأمنية وإنشاء القوات المسلحة وقوات الشرطة الجديدة. والعديد من الحكومات الناشئة عن الانتخابات ديمقراطيات ضعيفة جدا تدعمها اقتصادات تعوزها مقومات البقاء. ولا يمكنها تقديم الخدمات العامة الأساسية وهي ستنهار سياسيا عاجلا أم آجلا. ولنفس الأسباب، تتقدم القوات المسلحة وقوات الشرطة التي ينشئها المجلس بمطالب اجتماعية في نهاية الأمر، مما يهدد بالتالي تلك الديمقراطيات الضعيفة.

نهج مجلس الأمن حيال إعادة الأعمار الوطني الذي يركز حصرا على المشاكل السياسية وتحديث الهياكل الأمنية – في تعارض مع تحديث الخدمات الاقتصادية والاجتماعية لن يستمر في الفشل فحسب، ولكنه يمكن أن يؤدي لاحقا إلى زعزعة استقرار الحكومات الديمقراطية الضعيفة التي نشأت بمساعدة المجلس. وعليه، فمن باب الضرورة المطلقة أن يكفل إصلاح مجلس الأمن توجيه عمل المجلس صوب تنبيه وحشد المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية فيما يتعلق ببقاء تلك الاقتصادات الوطنية التي تعوزها مقومات البقاء بغية منع نشوب الصراعات الأهلية وتفادي الفشل في حالات إعادة الإعمار الوطني بعد الصراعات.

السيد سوبورن (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أعرب عن خالص التقدير لكم لطرح مسالة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه أمام الجمعية العامة.

ويود وفدي تأييد البيان الذي أدلى به السيد يوسف يوسفي، الممثل الدائم للجزائر، سابقا صباح هذا اليوم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

نجتمع هذا اليوم لنتناول مرة أخرى مسالة هامة جدا، وهي قريبة من قلوب الدول الأعضاء وقلوب الملايين من الناس حول العالم. ولا يمكننا القول متى سنصل إلى

حدود المداولات بشأن هذه المسالة. بيد أنه يكفي أن نقول إن الطائفة العريضة من الآراء التي أعرب عنها حتى الآن بشان هذا الموضوع تقدم لنا أسبابا قاهرة تبرر الحاجة الملحة إلى إصلاح مجلس الأمن. ولا يسعنا مواصلة إقرار التسليم بالأمر الواقع عاما تلو الآخر. فينبغي تعزيز زخم عملية إصلاح مجلس الأمن بغية عدم تأخير تنفيذ القرارات التي اتخذها القادة في مؤتمري القمة المعقودين في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥.

ومما يدعو إلى الدهشة أنه كلما أُتيحت لنا الفرصة، لا يفوتنا أن نذكر أنفسنا بأننا نعيش في كون معولم، وأن علينا أن نتواءم مع الظروف المتغيرة، وأحيانا ربما تكون الكلفة باهظة للغاية بالنسبة للمجموعات الضعيفة. ومع ذلك، فحين يتعلق الأمر بإصلاح مجلس الأمن الذي أُنشئ قبل ٦٠ عاما، لا نتبع نفس المنطق، ولا نفس النهج أو الفلسفة.

فهل نحتاج إلى أن نذكر أنفسنا مرة أخرى أنه في عام ١٩٤٥، كان أكثر من نصف سكان العالم يرزحون تحت نير الاستعمار، وبالتالي لم تكن لبلدانهم حيلة للمساعدة في تشكيل هيكل منظمتنا هذه. واليوم، فإن جميع تلك البلدان تقريبا قد برزت كدول ذات سيادة وأصبح بعضها أطرافا مهمة على المسرح الدولي تسهم إسهاما كبيرا في تقدمه. بل قد تبرز منها اثنتان بين أقوى عشر اقتصادات في العالم خلال السنوات العشر أو الخمس عشرة القادمة. وعليه، وكما يحدث في المحافل الأخرى، لا بد أن تُسمع تلك الأصوات عالية واضحة في مجلس الأمن أيضا، بهدف تعزيز فعاليته وشرعية قراراته.

وإصلاح مجلس الأمن يرتبط ارتباطا عضويا بإصلاحات أخرى في الأمم المتحدة. غير أن وفدي يرى أن إصلاح الهيئات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة، مهما كانت إيجابيته، لن يحقق النتائج المرجوة طالما أننا لم نُدخل تغييرات كبيرة في هيكل مجلس الأمن وأساليب عمله بصورة شاملة.

إننا نشهد اتباعا متزايدا للمبادئ الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، وخاصة في مناطق لم نكن نسمع فيها عن حرية الرأي وحرية التعبير وحرية الانتساب. وذلك يصب في مصلحة شعوب تلك البلدان، وفي مصلحة البلدان نفسها. وفي نفس الوقت، لا بد لمجلس الأمن أن يفتح أبواب نادي الصفوة الذي يضم الأعضاء الدائمين ليستوعب المطالب والتطلعات المشروعة لعالم متغير دوما لكي يعكس على نحو أفضل الواقع الجغرافي السياسي والتنوع وميزان القوى والاستقرار العالمي. فهذا هو سبب وجود الأمم المتحدة بالدرجة الأولى.

وإن تأخرنا طويلا في التوصل إلى قرار بشأن إصلاح مجد لمجلس الأمن، فإننا نغامر بتفشي روح التشاؤم بين الدول الأعضاء بشأن الإصلاح، الأمر الذي ستكون له نتائج مضرة في نهاية المطاف. ووفدي ما زال مقتنعا بأنه خلال الخمسة عشر عاما الأخيرة على وجه الخصوص، أعربت الدول الأعضاء عن آراء كافية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وعليه، فقد آن الأوان لأن ننظر بجدية في الوصول من خلال هذه المناقشة إلى نتائج مثمرة لما فيه الصالح العام للمجتمع الدولي.

ولنعد إلى الوراء قليلا ونطرح على أنفسنا السؤال: إلى متى سنحرم قرابة ثلاثة بلايين نسمة في العالم من التمثيل العادل والمنصف على أساس دائم في مجلس الأمن؟ وأهم من ذلك، لماذا يُحرمون؟

فليس من الإنصاف ولا من المقبول أن يستمر حرمان أفريقيا من تلبية مطلبها المنطقي بأن يكون لها مقاعد دائمة. فأفريقيا هي القارة الوحيدة غير الممثلة تمثيلا دائما في مجلس الأمن. كما أن مطالب أمريكا اللاتينية بهذا الخصوص

عادلة أيضا. وفضلا عن ذلك، وبأي معيار من المعايير، فإن الهند، أكبر ديمقراطية في كوكبنا، تستحق مقعدا دائما في مجلس الأمن.

وفي الختام، أود أن أكرر مرة أخرى أن وفدي يتمنى أن تسعى الدول الأعضاء وكل المجموعات الإقليمية سعيا حثيثا من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إصلاح مجلس الأمن بغية إحراز تقدم ودفع العملية قدما.

تنظيم الأعمال

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أود أن أُصدر إعلانا فيما يتعلق بمكتب الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين العادية.

لعل الأعضاء يتذكرون أن رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين العادية ونواب الرئيس الواحد والعشرين، وكذلك رئيس اللجنة الرابعة – لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار – ورؤساء اللجان الثانية والثالثة والرابعة على التوالي للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين قد انتخبوا في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

وكان قد بقي لنا أن ننتخب، في موعد لاحق، رئيسي اللجنتين الأولى والخامسة. وأود أن أبلغ الجمعية بأن الممثلين التاليين قد انتخبا رئيسين للجنتين الأولى والخامسة للجمعية العامة في دورتها العادية الحادية والستين وبالتالي أصبحا عضوين في المكتب للدورة الحالية: للجنة الأولى، السيدة منى يول ممثلة النرويج؛ وللجنة الخامسة، السيد يوسف يوسفي ممثل الجزائر.

أهنئ رئيسي اللجنتين الأولى والخامسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين بانتخابهما. بما أن رؤساء اللجان الرئيسية الست والـ ٢١ نائبا لرئيس للجمعية العامة في دورتها العادية الحادية والستين قد انتخبوا، بالتالي يكون مكتب الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين قد تم تشكيله على النحو الواجب، وفقا للمادة ٣٨ من النظام الداخلي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.